



البنك الأهلي الكويتي – مصر
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المستقلة عن الفترة
المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
وتقرير الفحص المحدود عليها



صفحة	الفهرس
(١)	تقرير الفحص المحدود
(٢)	قائمة المركز المالى المستقلة
(٣)	قائمة الدخل المستقلة
(٤)	قائمة الدخل الشامل المستقلة
(٥) _ (٦)	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
(٧)	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
(٨) _ (٨٢)	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

السادة / رئيس و أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة للبنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية) المتمثلة في المركز المالي المستقل في ٣١ مارس ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الإعراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

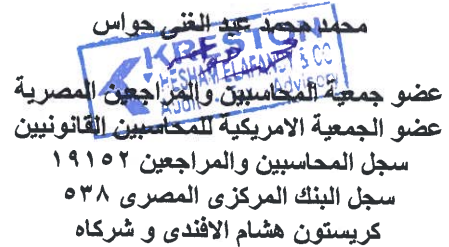
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجع على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة والمشار إليها أعلاه لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٩ وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الإعراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

القاهرة في : ٩ يونيو ٢٠١٩

مراقبا الحسابات



٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	إيضاح	الأصول
٢٤٧٨٥١٧٩٣٢	٣.٤٣٥.٤١٩١	(٩)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
٢٤٤٦٢٥٣٩٩٤	٢٨٩.٠٣٢٦٤.	(١٠)	أرصدة لدى البنوك
٣٨٤٣٤٩.٣.	٤.٦٩.٢٣٥٥	(١١)	قروض وتسهيلات البنوك
١٥٧٦٢.٩١٥١٥	١٦٤٣٧٢٣٧٦٥٩	(١٢)	قروض وتسهيلات العملاء
٤٣٨٢٤٦٧٩	٣٦٤٧٣٩٥٤	(١٣)	إستثمارات مالية
٤٧٤٢١٨٣١٣٩	٤٥٧٤٥١٢٤٩٢	(١٣)	من خلال الأرباح والخسائر
١٣.٩٦٤٢١٨٨	١٤٦١٤٢٣٧.٢	(١٣)	من خلال الدخل الشامل الأخر
٨٩٩٤.٠٠٠	٨٩٩٤.٠٠٠	(١٤)	بالتكلفة المستهلكة
٧٤٢١١٥٥	٢٦٩.٣.٩	(١٥)	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
٥٥٥.٩٩٨٥٩	٦١٢.٢٦٦٤٥	(١٦)	أصول غير ملموسة
٨٦٦٦.٢١	٨٦٦٦.٢١	(٢٢)	أصول أخرى
٣٦٣٨٢.٩٨٤	٣٦١٣٦٥٨٢٣	(١٧)	أصول ضريبية مؤجلة
٢٨١٩١٨١.٤٩٦	٢٩٩٢٤٧٧٤٧٩١		أصول ثابتة
			إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٦٢٧٨٦٣٤٤٧	٤٠٠١٨٣٢٥٦	(١٦)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٤.٤١٢.٥٣٥١	٢٥٩٥٤١٢٨٣٢٩	(١٧)	ودائع العملاء
٥٥.٤٩١٨٧٦	٦٧١٤٣٥٦٤٥	(١٨)	التزامات أخرى
٨٩٦.٢٤٢٩	٧.٥٥٩٤٢٧	(١٩)	مخصصات أخرى
٥٩٦٧.٣٦٤	٧٩٣١.٩١٣	(٢١)	التزامات مزاي التقاعد
٢٥٣٦٨٨٣٣٤٦٧	٢٧١٧٥٦١٧٥٧.		إجمالي الالتزامات
		(٢٢)	حقوق الملكية
١٦١٧٣٣١.٠٣	١٦١٧٣٣١.٠٣		رأس المال المصدر والمدفوع
٣١٨٦٥٤٤٥٣	١٦٥٦٤٦١٤٢		إحتياطيات
٨٨٦٩٩١٥٧٣	٩٦٦١٨.٠٧٦		أرباح محتجزة
٢٨٢٢٩٧٧.٢٩	٢٧٤٩١٥٧٢٢١		إجمالي حقوق الملكية
٢٨١٩١٨١.٤٩٦	٢٩٩٢٤٧٧٤٧٩١		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٨ إلى صفحة ٨٢ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

- تم اعتمادها في ٠٢ يونيو ٢٠١٩

على إبراهيم معرفي
رئيس مجلس الإدارة

خالد نبيل السلاوي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٨	عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩	إيضاح
٦٦١ ٦٣٣ ٩٤. (٤٣٨ ٥٢٩ ٧٧١)	٩٢٥ ٥٢١ ٣٦. (٦١٢ ٧٨٣ ٧٠١)	عائد القروض والإيرادات المشابهة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢٢٣ ١٠٤ ١٦٩</u>	<u>٣١٢ ٧٣٧ ٦٥٩</u>	(٢٧) صافي الدخل من العائد
٨٣ ٩٣٦ . . ١ (١٥ ٩٠٤ ٢٦٢)	٨٨ . . ٧٣٤. (١٦ ٨٨٣ . ٣٣)	إيرادات الأتعاب والعمولات مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٦٨ . ٣١ ٧٣٩</u>	<u>٧١ ١٢٤ ٣٠٧</u>	(٢٨) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٥. ٢٩٣١	-	(٢٩) توزيعات أرباح
١٣٨١. ٣٢.	٢١٥. ٤٨. ٦	(٣٠) صافي دخل المتاجرة
١٨٢٣ ٢٤٩	٢ ١٢٢ ١٧٣	(١٣) أرباح إستثمارات مالية
٨. ٤. ٣٥٦ (١٤٦ ٣٨. ٥٣٥)	١٦ ٤٤١ ٣٢٧ (١٨٥ . ٤٧ ٩٢٣)	(٣١) الإضمحلال عن خسائر الإئتمان (٣٢) مصروفات عمومية وإدارية
<u>(٣٢ ٩٤١ ٥٨٩)</u>	<u>(٨٠ ٩٨٦ . ٣٦)</u>	(٣٣) مصروفات تشغيل أخرى
١٣٨ ٩٩٠. ٦٤.	١٥٧ ٨٩٦ ٣١٣	أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
<u>(٣٠ . ٨٨ ٨٧٠.)</u>	<u>(٤٣ . ٨٧ ٤٣١)</u>	(٣٧) ضرائب الدخل
<u>١٠٨ ٩٠١ ٧٧٠.</u>	<u>١١٤ ٨٠٨ ٨٨٢</u>	أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
<u>١,٠٥</u>	<u>١,١١</u>	(٣٤) نصيب السهم في أرباح الفترة

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٨	عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩	
١.٨٩٠.١٧٧.	١١٤٨.٨٨٨٢	صافي أرباح الفترة بعد الضريبة
		بنود الدخل الشامل
		<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر</u>
(١١٨٤٣ ٢٥٨)	٦. ١٧٨ ٥٥٣	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية
		<u>بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر</u>
(٦.١٩٦٤)	٩١٨٤. ٠.٠٨	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين
-	٤٣ ٣٩٤	الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
<u>(١٢٤٤٥ ٢٢٢)</u>	<u>١٥٢.٦١٩٥٥</u>	اجمالي بنود الدخل الشامل للفترة
<u>٩٦٤٥٦ ٥٤٨</u>	<u>٢٦٦ ٨٧٠. ٨٣٧</u>	إجمالي الدخل الشامل للفترة

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالجنه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنه مصري)
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٣٨٩٩٠٦٤٠	١٥٧٨٩٦٣١٣		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
			تعديلات لتسوية أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٩٢٣٤٥٧٩	٢٢٩٥٠١٣٤		إهلاك وإستهلاك
(٨٠٤٠٣٥٦)	(١٦٤٤١٣٢٧)		عبء إضمحلال خسائر الإئتمان
١٠٢٥٥٤٨٢	(١١٩٢٠٥٤)		عبء المخصصات أخرى
(١٨٢٣٢٤٩)	(٢١٢٢١٧٣)		أرباح إستثمارات مالية
(٣٥٠٢٩٣١)	-		توزيعات أرباح
(٣٧٧٣٠)	٤٢٢٥٦٤		فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(١٠٨٩٩٩٢٣)	(٦٠٦٢٧١٤)		إستهلاك علاوة / خصم الاصدار
(٤١١٤١٩٢)	-		المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصص خسائر الإضمحلال
١٤٠٠٦٢٣٢٠	١٥٥٤٥٠٧٤٣		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
(٣١٣٤٨٩٧٣٤٠)	(٣٠١٠٨٥١٣٨)		أرصدة لدى البنوك
١١٤٢١٦٦٩٨٥	(٤١٠٤٧٢٨٠١)		أرصدة لدى البنك في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٤٠٦٢١١٣١٣)	٤٤٠٢١١٩٩٦		اذون خزانه
-	(٢٤١٢١٤٤٠)		قروض وتسهيلات البنوك
(٩٨١٢٦١٥٩١)	(٩٤٤٠٨٧٦١١)		قروض وتسهيلات العملاء
٦٤٢٧٥١٣	(٥٨١٥٠٩٧٤)		أصول أخرى
-	(١٦٤٢٨٥٠٠)		استثمارات مالية بغرض المتاجرة
			صافي الزيادة (النقص) في الإلتزامات
١٢٨٩٠٩٣١٤	(٢٢٧٦٨٠١٩١)		أرصدة مستحقة للبنوك
٣١٠٩٦٧٧٠٦١	١٩١٢٩٢٢٩٧٨		ودائع العملاء
٦١٤٣١	-		مشتقات مالية (بالصافي)
٧٨٩٨٠٦٢٨	١٢٨٩٦٢٠٠٤		التزامات أخرى
(٣٣١١٠٩٨١)	(٤٨٦٥٥٠٥٠)		ضرائب الدخل المسددة
٢٣١٢٠٩٠	٥٦٧٠٤		التزامات مزايا التقاعد
٥٣١١٦١١٧	٦٠٦٩٢٢٧٢٠		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالدينار المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨ مارس ٣١	٢٠١٩ مارس ٣١	إيضاح	(جميع المبالغ بالدينار المصري)
٥٣١١٦١١٧	٦٠٦٩٢٢٧٢٠		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(٥٥١٧٨٦٥٤)	(١٥٧٦٤١٢٧)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
(٤٦٦٥٨٢)	-		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
(٦٥١١٧٨٩٣)	(٢٢٦٨٤٤٥٠١)		مدفوعات إستثمارات بخلاف التي بغرض المتاجرة
٣٥٠٢٩٣١	-		توزيعات أرباح
(١١٧٢٦٠١٩٨)	(٢٤٢٦٠٨٦٢٨)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٢٢٨٤٥٠٠٠)	(٢٧٥٠٠٠٠٠)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(٢٢٨٤٥٠٠٠)	(٢٧٥٠٠٠٠٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٨٦٩٨٩٠٨١)	٣٣٦٨١٤٠٩٢		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٩٧١٢٨٣٣٢٤	٤٩٠٨٦٦٤٥٣		رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٨٨٤٢٩٤٢٤٣	٨٢٧٦٨٠٥٤٥		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-
٨٢٦٤٧٢٩٨١	٣٠٤٣٥٠٤١٩١		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦٢٦١٠٠٢١٦٦	٢٨٩٢٣٧٨٠٧٨		أرصدة لدى البنوك
٢٤٦٢٩٣١٩٣٢	٢٦٩٢١٦٨٥٥٧		أذون خزانة
(٥٩٥٦٢٤٨٠٤)	(٢٦٢٠٩٠٧١٢٤)		أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٥٨٦٩٥٣١١٠٠)	(٢٥٢٤٨٨١٢٨٨)		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاث أشهر من تاريخ الاقتناء
(٢٢٠٠٩٥٦٩٣٢)	(٢٦٥٤٥٨١٨٦٩)		أذون خزانة ذات أجل أكثر من ثلاث أشهر من تاريخ الاقتناء
٨٨٤٢٩٤٢٤٣	٨٢٧٦٨٠٥٤٥	(٢٥)	إجمالي النقدية وما في حكمها

الإجمالي	أرباح محتجزة	احتياطي مخاطر عام	احتياطي مخاطر (معياري IFRS ٩)	احتياطات أخرى	احتياطي مخاطر بنكية عام	احتياطي القيمة العادلة للأستثمارات المالية من الدخل الشامل	الاحتياطي الخاص	الاحتياطي الراسمالي	الاحتياطي العام	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
٢٣٤٥١٩٨٩٩٢	٥١٦.٣٥٨٤٢	-	١١٢٦٢٧٣٥٥	-	١٦.٠٦١٦٢	٧٢٧٤٩٨٣	٣٥٣٦٤٥٧٥	٢٢٧٤٠٠	١٣٥٣٩٦٤٥	٢٦٧٩٢.٢٧	١٦١٧٣٣١.٠٠٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
-	(١٦٦.٧٨٥٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٦.٧٨٥٣	-	المحول الى الإحتياطي القانوني
(٢٢٨٤٥٠٠٠)	(٢٢٨٤٥٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح للعاملين عن عام ٢٠١٧
(١٢٤٤٥٢٢٢)	-	-	-	-	-	(١٢٤٤٥٢٢٢)	-	-	-	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل
١.٨٩.١٧٧٠	١.٨٩.١٧٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ارباح الفترة
-	(٦٢١٦٥٥٣١)	-	-	-	٦٢١٦٥٥٣١	-	-	-	-	-	-	المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام
٢٤١٨٨١.٥٤٠	٥٢٣٣١٩٢٢٨	-	١١٢٦٢٧٣٥٥	-	٧٨١٧١٦٩٣	(٥١٧.٢٣٩)	٣٥٣٦٤٥٧٥	٢٢٧٤٠٠	١٣٥٣٩٦٤٥	٤٣٣٩٩٨٨٠	١٦١٧٣٣١.٠٠٣	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٨
٢٨٢٢٩٧٧.٢٩	٨٨٦٩٩١٥٧٣	-	١١٢٦٢٧٣٥٥	-	١٤٢٥٢٦٥٦٦	(٢٩.٣.٩٦٨)	٣٥٣٦٤٥٧٥	٢٢٧٤٠٠	١٣٥٣٩٦٤٥	٤٣٣٩٩٨٨٠	١٦١٧٣٣١.٠٠٣	الرصيد كما تم إصداره في ١ يناير ٢٠١٩
-	-	٢٨٤٧٥٦٢١٣	(١١٢٦٢٧٣٥٥)	-	(١٤١.٤٥٢٥١)	-	(٣١.٨٣٦.٧)	-	-	-	-	المحول الى احتياطي المخاطر العام
(٣١٣١٩.٦٤٥)	١٨٧٢٦.٧١	(٢٨.٥١٣٩٤٩)	-	(١٩٥٨٣٨٤٥)	-	(٣١٨١٨٩٢٢)	-	-	-	-	-	أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٢٥.٩٧٨٦٣٨٤	٩.٥٧١٧٦٤٤	٤٢٤٢٢٦٤	-	(١٩٥٨٣٨٤٥)	١٤٨١٣١٥	(٦.٨٤٩٨٩٠)	٤٢٨.٩٦٨	٢٢٧٤٠٠	١٣٥٣٩٦٤٥	٤٣٣٩٩٨٨٠	١٦١٧٣٣١.٠٠٣	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩
-	(٢٦٨٤٦٤٥٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٨٤٦٤٥٠	-	المحول الى الإحتياطي القانوني
(٢٧٥٠٠٠٠٠)	(٢٧٥٠٠٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح عن عام ٢٠١٨
١٥٢.٦١٩٥٥	-	-	-	-	-	١٥٢.٦١٩٥٥	-	-	-	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل
١١٤٨.٨٨٨٢	١١٤٨.٨٨٨٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ارباح الفترة
٢٧٤٩١٥٧٢٢١	٩٦٦١٨.٠٧٦	٤٢٤٢٢٦٤	-	(١٩٥٨٣٨٤٥)	١٤٨١٣١٥	٩١٢١٢.٦٥	٤٢٨.٩٦٨	٢٢٧٤٠٠	١٣٥٣٩٦٤٥	٧.٢٤٦٣٣٠	١٦١٧٣٣١.٠٠٣	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١ - معلومات عامة

يقدم البنك الأهلي الكويتي - مصر خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال مركزه الرئيسي بمدينة القاهرة وعدد واحد و أربعون فرعاً ويوظف عدد ١٠٢٤ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك تحت مسمى بنك الإسكندرية الكويت الدولي بموجب القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٨، ثم تم تعديل اسمه إلى البنك المصري التجاري بموجب القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٧. وبعد زيادة رأس مال البنك إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري أصبح بنك بيريوس اليونان يمتلك حصة قدرها ٨٧,٩٧% من رأس مال البنك ومن ثم فقد تغير اسم البنك ليصبح بنك بيريوس - مصر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩/٢ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وتم فيما بعد زيادات عدة لرأس المال لتصل نسبة مساهمة بنك بيريوس اليونان ٩٨,٤٩%، و بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٥ أعلن بنك بيريوس - مصر إبرام إتفاق نهائي مع البنك الأهلي الكويتي للإستحواذ على نسبة ملكيته بالكامل و تم نقل ملكية الأسهم في البورصة المصرية بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ و تم تعديل السجل التجارى للبنك بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بتغيير اسم البنك ليصبح البنك الاهلى الكويتى - مصر .

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن حوافز وضمانات الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في القرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي – محافظة الجيزة – مبنى رقم B٢٢٨ – ١٢٥٧٧ – B٢٢٧ مصر.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي للمصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" في ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩. وكذا في ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ وتعديلاتها وأحكام القوانين المحلية ذات الصلة. وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، كما أعدت أيضاً القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة، كما في وعن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن ميزانية البنك وعن نتائج اعماله وتدفعاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري خلال عام ٢٠٠٨. واعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ وبمناسبة صدور معايير المحاسبة المصرية خلال عام ٢٠١٥ وتعديلاتها والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس في ضوء المعايير المحاسبية ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس ادارة البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٤ التقديرات والافتراضات المحاسبية

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

٤ - ١ التقديرات:

المعلومات عن التقديرات المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

تنطبق فقط على عام ٢٠١٩

إيضاح تبويب الأصول المالية: تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية سيتولد عنها خروج تدفقات نقدية في صورة سداد لعوائد وأقساط على الأرصدة القائمة لتلك الأصول.

٤ - ٢ الافتراضات والتقديرات عن الأحداث المستقبلية:

الافتراضات والتقديرات عن الأحداث المستقبلية ذات المخاطر الكبيرة والتي قد ينشأ عنها تعديلات جوهرية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

تنطبق فقط على عام ٢٠١٩

إيضاح اضمحلال الأدوات المالية: تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على الأصول المالية منذ الاعتراف الأولي. مع الأخذ في الاعتبار أثر المعلومات المستقبلية لدى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تنطبق على عام ٢٠١٩ وما قبله

إيضاح تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام مدخلات غير ملحوظة لدى القياس.

إيضاح قياس التزامات المزايا المحددة: الافتراضات الإكتوارية الرئيسية.

إيضاح الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة: وجود أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن من خلالها الاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلة.

إيضاح الاعتراف والقياس للمخصصات والالتزامات العرضية: الافتراضات الرئيسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد الخارجة.

إيضاح اضمحلال الأدوات المالية: الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد.

٥ - التعديلات التي تمت على قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنك الصادرة عن البنك المركزي المصري بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة

بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٥ - ١ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية

إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية الصادر في يوليو ٢٠١٤ كتطبيق أولي وذلك بصفة تجريبية خلال عام ٢٠١٨ علي أنه تم التطبيق الرسمي اعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، وتختلف متطلبات المعيار المذكور اختلافاً جوهرياً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٥ - ٢ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

* أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة (Amortized Cost)

* أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (Fair Value through Other Comprehensive Income (FVOCI))

* أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (Fair Value through Profit and Loss (FVTPL))

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الاعمال لدي البنك والذي تدار به الاصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع). والمعيار الدولي رقم ٣٩ وتعليمات البنك المركزي المصري التابعة لها.

لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به.

يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة على النحو التالي:

* التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل.

* يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

٥ - ٣ اضمحلال الأصول المالية

تم استخدام نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" بدلاً من نموذج "خسائر الائتمان المحققة" طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) وذلك عند قياس اضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بالإضافة الى بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

٥ - ٤ المرحلة الانتقالية:

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق قواعد البنك المركزي الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بأثر رجعي باستثناء ما يلي:

* بالنسبة للمعيار رقم (٩) لم يتم تعديل أرقام فترات المقارنة، وتم الاعتراف بالفرق في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري المشار لها في الاحتياطييات و الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠١٩. وبناء على ذلك فإن القوائم المالية لعام ٢٠١٨ لم تتضمن متطلبات القواعد الجديدة وبالتالي غير قابلة للمقارنة بالقوائم المالية لعام ٢٠١٩.

* تم قياس الأصول والإلتزامات المالية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي.

* تم تحديد نموذج الأعمال الذي يحتفظ الأصل المالي من خلاله لدي البنك

* تم تبويب وإلغاء تبويب بعض الأصول والإلتزامات المالية السابق تبويبها عند الإعتراف الأولي لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* تبويب بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

* في حالة إذا كانت مخاطر الائتمان للأصول المالية منخفضة في تاريخ التطبيق الأولي، فقد افترض البنك أن مخاطر الائتمان على تلك الأصول لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما عدا ما ذكر في إيضاح رقم ٥، وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل الفترات المعروضة فيما عدا إعادة قياس الأصول المالية والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة خلال فترة المقارنة.

٦-١ الشركات التابعة والشقيقة

٦-١-١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٦-١-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناه، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها اية تكاليف تُعزى مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٦-٢ ترجمة العملات الأجنبية

المعاملات والارصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة،

وتتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل الشامل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٢ ترجمة العملات الأجنبية (تابع)

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- * صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك بالنسبة للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيف الأصل أو الالتزام.
- * يتم الاعتراف بفروق التغير في أسعار الصرف.
- * ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن بند عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
- * إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

ويتم الاعتراف بفروق التغيرات المتعلقة بالقيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل بحقوق الملكية للبنود التالية:

- * للمشتقات المالية المؤهلة بصفة تغطية (مستوفاة للشروط) مخاطر التدفقات النقدية أو المؤهلة لتغطية صافي الاستثمار.
- * للاستثمارات المالية من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات مالية متاحة للبيع سابقاً).

٦-٣ إيرادات ومصروفات العائد

٦-٣-١ معدل العائد الفعلي

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي.

وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وعند احتساب العائد الفعلي يجب ان يتضمن كافة الأتعاب التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات والخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالرغم من ذلك، في تلك الحالات النادرة عندما لا يكون من الممكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع للأداة المالية) أو لمجموعة من الأدوات المالية (بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب على البنك أن تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدار العمر التعاقدية للأداة المالية) أو المجموعة من الأدوات المالية.

وتشمل تكاليف المعاملة الأتعاب والعمولة التي تدفع إلى الوكلاء (بما في ذلك الموظفين الذين يعملون بصفة وكلاء بيع)، والمستشارين، والوسطاء والمتعاملين، والرسوم التي تتقاضاها الجهات التنظيمية والأسواق المالية، وضرائب ورسوم التحويلات. ولا تشمل تكاليف المعاملة علاوات أو خصومات الدين، وتكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية أو تكاليف الحفظ.

٦-٣-٢ إجمالي المبلغ الدفترية للأصل أو الالتزام المالي أو التكلفة المُستهلكة

تعريف التكلفة المُستهلكة هو المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإنبات الأولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الأصلي، مضافا إليه أو مطروحا منه مجمع الأستهلاك باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق؛ ومعدلا، للأصول المالية، بأي مخصص خسار متوقعة (Expected Credit Loss)

٦- ٣ إيرادات ومصروفات العائد (تابع)

٦- ٣- ٣ طريقة احتساب إيرادات ومصروفات العائد

عند احتساب إيرادات ومصروفات العائد يتم تطبيق معدل العائد الفعلي على إجمالي المبلغ الدفترى للأصل (في حالة عدم تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة) أو الألتزام المالي وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

* عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

* بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهتمس قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

٦- ٤ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٦-٣-١) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

٦- ٥ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

٦- ٦ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة الحالية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية

٦-٧-١ الاعتراف والقياس الأولي

يقوم البنك بالاعتراف الأولي بالأصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية. ويتم قياس الأصل أو الالتزام المالي أولاً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٦-٧-٢ التقييم

٦-٧-٢-١ الأصول المالية – السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتقييم الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

- * عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة.
 - * عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - * الأدوات المالية، مثل أدوات الدين المحتفظ بها، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المالية المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة، إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند لمدة سنتين متتاليتين. واستثناءً من التعريف السابق للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تتضمن هذه المجموعة وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على البنك بصفته منشئ لتلك الصناديق الاستثمارية أن يحتفظ بها حتى نهاية الصندوق طبقاً للقانون.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

* يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

* يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

* يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

* يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

* يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

* يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٢-٢ الأصول المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

* يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

* ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداء المالية والعائد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI) ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

* يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.

* ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

عند الاعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل. ويكون هذا الاختيار لكل إستثمار على حده.

يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه -أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

وفيما يلي ملخص تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		الأداة المالية
القيمة العادلة		
من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر	التكلفة المستهلكة
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار مرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه	
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	أدوات الدين

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-٣ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٣-٣ تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:

* السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

* كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.

* المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

* كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية لل عقود، أو كلاهما).

* دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

وفيما يلي ملخص نماذج الأعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) و بما يعكس استراتيجية البنك الموضوعية لإدارة الأصول المالية و تدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الأصول المالية المستهلكة
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ادارة الاصول المالية بمعرفة على اساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-٢-٤ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٢-٤-٤ تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداء والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداء المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

* الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

* خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الأجل، نوع العملة...).

* شروط السداد المعجل ومد الأجل.

* الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

* الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

٦-٧-٢-٥ إعادة التقييم

لا يتم إعادة تقييم الأصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – فقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول. وفي كافة الاحوال لا يتم إعادة التقييم بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

٦-٧-٢-٦ الالتزامات المالية

* عند الاعتراف الاولي يقوم البنك بتقييم الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك.

* يتم الاعتراف اولياً بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

* يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً على اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.

* يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٦-٧-٣ الاستبعاد

٦-٧-٣-١ الأصول المالية

* يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري الى طرف آخر.

* عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمناً أي أصل جديد تم الحصول عليه مخصصاً من أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

- * اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفي شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- * عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإقرار بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- * المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- * بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- * في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل أو التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) أو اقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

٦-٧-٣-٢ الالتزامات المالية

يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من أو الغاء أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٦-٧-٤ التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

٦-٧-٤-١ الأصول المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسائر ضمن الأرباح والخسائر. أما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فإن الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الأرباح والخسائر.

٦-٧-٤-٢ الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن الأرباح والخسائر.

٦-٧-٥ المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تجري المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فقط إذا كان مسموحاً بذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة أو ناتج الأرباح أو الخسائر عن مجموعات متماثلة كنتيجة من نشاط المتاجرة أو ناتج فروق ترجمة ارصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الاجنبية وناتج ارباح (خسائر) التعامل في العملات الاجنبية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-٦ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٦ قياس القيمة العادلة

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

* يحدد البنك القيمة العادلة على أساس أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم سداده لنقل إلزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلزام في حال أخذ المشاركين في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار.

* عند تسعير الأصل و/أو الإلزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص على حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه و/أو لكيفية نظر المشاركين في السوق.

* يستخدم البنك المنهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار أن هذا المنهج يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.

* عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبيه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.

* عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق أو منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الأصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشتري من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث أن المشارك في السوق كمشتري لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

تتمثل أساليب قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٩ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل على النحو التالي:

المستوي الأول – وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوي الثاني – وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوي الثالث – وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام.

(أ) الأدوات المالية بالمستوى الأول

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، بناء على الأسعار المعلنة في تاريخ القوائم المالية. ويعتبر السوق نشطاً عندما تتماثل البنود التي يتم التعامل فيها في السوق وأن يتواجد عادة مشتريين وبائعين لديهم الرغبة في التعامل في أي وقت بشكل طبيعي. وقد قام البنك باستخدام سعر العرض المعلن في تحديد القيمة العادلة لهذا المستوى. وتتضمن الأدوات المدرجة في المستوى الأول الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

(ب) الأدوات المالية بالمستوى الثاني

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية الغير متداولة في سوق نشط، باستخدام أساليب للتقييم. وتعتمد أساليب التقييم بشكل أساسي على المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ويتم إدراج أسلوب تحديد القيمة العادلة في المستوى الثاني إذا كانت كافة المدخلات الهامة ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام المالي، أما إذا كان أحد المدخلات الهامة غير ملحوظة، يتم إدراج الأداة المالية في المستوى الثالث.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

* الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

* عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على منحنيات العوائد الملحوظة.

* القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.

* تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

(ج) الأدوات المالية بالمستوى الثالث

أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة لديها حد أدنى من مستوى مداخلها. تتضمن أساليب التقييم طريقة التدفقات النقدية المخصومة أو طريقة القيمة الدفترية أو غيرها من أساليب التقييم ذات الصلة المستخدمة بشكل شائع في السوق. وتشمل المدخلات الهامة لتقنيات التقييم هذه أسعار الفائدة السوقية، ومعدلات الخصم، ومعدل نمو المشابهة، وخصم السيولة، وتقديرات التدفق النقدي.

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستلمة

تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر-الاضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

* صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

* مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

* توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.

* تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

* قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.

* اضمحلال قيمة الضمان.

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأول على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

كما تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

- * إذا حددت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- * إذا حددت المجموعة أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- * إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- * يتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

* إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

لأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي تجريها المجموعة أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

عند تقدير اضمحلال مجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في المجموعة ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي تحوزها المجموعة ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

تعمل المجموعة على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

و يعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم تحجيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية يحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ IFRS طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ نموزج الخسائر المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموزج الخسائر الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج اضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة الى بعض إرتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية .

بموجب المعيار الدولي رقم ٩ يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ حيث يتم اثبات خسائر اضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

* الاصول المالية التي تمثل ادوات الدين.

* المديونيات المستحقة.

* عقود الضمانات المالية.

* ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة ولا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

٦- ٨ - ١ تصنيف أدوات الدين لأحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى أساس دوري فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دورياً من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

٦-٨-١-١ تصنيف ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية وقروض وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة و يقوم البنك بتصنيفها الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

المحدد الإضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	تصنيف الاداة المالية
* مخاطر احتمال تعثر منخفضة. * المدين له مقدرة عالية في الاجل القصير علي الوفاء بالتزاماته. * لا يتوفر حدوث تغيرات معاكسة في الاقتصاد وفي بيئة العمل في الاجل الطويل تؤثر سلبا في قدرة المدين علي الوفاء بالتزاماته.	لا توجد متأخرات	المرحلة الأولى ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
تضمن المعيار بعض المؤشرات – علي سبيل المثال لا الحصر- التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوي مخاطر الائتمان	بمنتجات التجزئة المصرفية: تأخير اكثر من ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية وتقل عن ٩٠ يوم. قروض وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية: تأخير اكثر من ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية وتقل عن ٩٠ يوم. علما بان هذه المدة (٦٠ يوم) ستخفض تدريجيا بمعدل ١٠ ايام سنويا، لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات من تاريخ التطبيق.	المرحلة الثانية ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي بها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظرا لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر.
تضمن المعيار بعض العوامل – علي سبيل المثال لا الحصر- التي تؤثر وتوفر دليل علي حصول تعثر ائتماني.	عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	المرحلة الثالثة ادوات مالية يتوفر دليل / ادلة علي انها أصبحت متعثرة (غير منتظمة)

٦-٨-١-٢ الترتي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من الانتظام في السداد واستيفاء شروط المرحلة الاولى.

٦-٨-١-٣ الترتي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

* استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

* سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه – حسب الاحوال.

* الانتظام في السداد مدة ١٢ شهرا على الاقل.

٦-٨-١-٤ فترة الاعتراف بالأصل المالي ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة أشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨- ٨- ٦ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

٦- ٨- ٦ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر اضمحلال لداداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر اضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا:

* اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).

* أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).

ويعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

* تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولى على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحملة خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

* تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.

* الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

* تدخل الإرتباطات عن قروض وادوات الدين المشابهة ضمن حساب القيمة عند الاخفاق، وتحسب على الارصدة القائمة في تاريخ القوائم المالية بعد تحويلها الي القيمة في حالة استخدام تلك الارتباطات مستقبلا.

يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك على النحو التالي:

* بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعتماد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.

* بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتماد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

* بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق على اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.

* بالنسبة لأدوات المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق على اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

* بالنسبة لأدوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للأداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%

* يتم خصم مخصص اضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص اضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات بالتزامات المركز المالي.

* بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على اساس الفرق بين الدفعات المتوقعة سدادها لحامل الضمانة مخصصا منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

٦- ٨- ٣ الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي أو تعديلها أو إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

* إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.

* إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند إستبعاده. ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

٦- ٨- ٤ عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:-

* الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

* ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.

* عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الأداة، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم

* أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص اضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة

٦- ٨- ٥ اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم على حساب مخصص اضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص اضمحلال بأي متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٩ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

٦- ١٠ أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال.

وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

وتعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للمشتقات على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى. ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد".

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة". ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة". ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة". وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

٦- ١١ الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصرفيات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصرف في قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصرفيات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصرفيات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصرفيات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصرفيات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات، ويتم استهلاك نظام الحاسب الآلي الجديد فيما لا يزيد عن عشر سنوات.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-١٢ الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً بالإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحميلها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

المباني	من ٢,٥% إلى ١٤,٣%
تحسينات على الأصول	٢٠%
الات ومعدات	٢٠%
نظم الية وحاسبات	٢٥%
وسائل نقل	من ١٦,٦٧% إلى ٢٠%
أخرى	٢٠%

٦-١٣ مزايا العاملين

٦-١٣-١ نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبه بدفع اشتراكات ثابتة ويلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة التي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

٦-١٣-٢ حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية والتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٦-١٣-٣ نظام المزايا المحددة

يلتزم البنك بسداد مزايا محددة للعاملين لديه قبل يناير ٢٠٠٦ على أساس راتب ١ يناير ٢٠٠٦ وفي حدود سقف محدد للزيادة السنوية. ويمثل التزام المزايا المحددة المدرج بالمركز المالي القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة في نهاية الفترة المالية مطروحاً منها، القيمة العادلة لأصول النظام مع الأخذ في الاعتبار أية تعديلات متعلقة بالخدمات السابقة التي لم يتم إدراجها سابقاً.

ويتم تقدير التزامات نظام المزايا المحددة سنوياً من قبل اكتواري مؤهل مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره. ويتم تقدير القيمة العادلة بخصم التدفقات النقدية المتوقع سدادها باستخدام معدل العائد الفعلي على السندات وأذون الخزانة الحكومية وذلك لعدم توفر سندات خاصة يتم تداولها في السوق بشكل نشط.

ويتم تحميل الأرباح والخسائر الإكتوارية الناتجة من تغييرات الافتراضات الإكتوارية على قائمة حقوق الملكية في الفترة التي تحدث فيه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٣ مزايا العاملين (تابع)

٦- ١٣- ٤ نظام المزايا العلاجية

يقوم البنك بتغطيه الرعاية الصحية للعاملين وذلك خلال مده خدمتهم بالبنك لهم ولأسرهم حسب النظم المتبعة كما يقوم البنك بتغطية الرعاية الصحية لبعض العاملين بعد التقاعد وذلك من خلال أحد مقدمي خدمات الرعاية الصحية. ويقوم مقدم الخدمة بتوفير شبكه طبية متكاملة تغطى جغرافيا معظم أنحاء الجمهورية.

كما يقوم البنك بتحمل تكاليف تلك الرعاية الصحية دون تحمل الموظف أية أعباء عدا تلك التكاليف التي تصرف خارج نطاق التغطية. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة التي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين. وبالنسبة العاملين المتقاعدين يتم إدراج التكلفة المتوقعة للرعاية الصحية على مدى فترة خدمة العاملين باستخدام نفس طريقة المزايا المحددة. ويتم تقييم الالتزامات سنويا من قبل اكتوبريين مؤهلين.

٦- ١٤ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة الحالية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

٦- ١٥ النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٦- ١٦ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص مقابل تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية والمطالبات الحكمية الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة عندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه من الالتزامات البنك. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لئند من داخل هذه المخصصات. يتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بقائمة الأرباح والخسائر. يتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام دون تأثره بمعدل الضرائب الساري بما يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً على انها القيمة الحالية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٧ الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذي يمثل التزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المُعادل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل، ويتم الاعتراف بهذا الالتزام بطريقة التكلفة المستهلكة حتى يتم تحويل أو استحقاق السندات، ويتم تحميل باقي المتحصلات على خيار التحويل الذي يتم ادراجه ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل ولا يتم إعادة قياسه.

٦- ١٨ رأس المال

٦- ١٨- ١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

٦- ١٨- ٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

٦- ١٨- ٣ أسهم الخزينة

يتم خصم مبلغ شراء أسهم الخزينة يمثل ذلك تكلفتها حتى يتم إلغاؤها، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية.

٦- ١٩ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية فيما عدا إعادة التقدير والقياس عند تطبيق معيار ٩ IFRS.

٦- ٢٠ التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧- إدارة المخاطر الائتمانية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، اخذاً في الاعتبار ان المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر المالية خطر الائتمان وخطر السوق. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها لوضع حدود للخطر والرقابة عليه، وللمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

تتم إدارة المخاطر عن طريق كلا من لجنة المخاطر وادارتي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وذلك في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارات المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

٧-١ خطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمال إخفاق المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للشروط التعاقدية. وينشأ خطر الائتمان بشكل رئيسي من الارصدة لدي البنوك والقروض والتسهيلات للبنوك وللأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو متناهية الصغر والمؤسسات والارتباطات المتعلقة بتلك الأنشطة، وقد ينشأ أيضاً خطر الائتمان من القروض التدعيمية/ الضمانات الائتمانية الممنوحة مثل الخيارات الائتمانية (عقود مبادلة الإخفاق الناتج عن ادوات الائتمان) Credit Default Swap وعقود الضمانات المالية وخطابات الائتمان وخطابات الضمان. يتعرض البنك أيضاً لخطر الائتمان من أنشطة الاستثمار في أدوات الدين والمراكز غير المسددة من أنشطة المتاجرة والمشتقات المالية.

يعتبر خطر الائتمان أهم المخاطر للنشاط للبنك وبالتالي يدير البنك مخاطر التعرض لخطر الائتمان بعناية، وتتركز إدارة الرقابة على خطر الائتمان لدى البنك في فريق إدارة خطر ائتمان التجزئة المصرفية والمؤسسات لدي ادارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى كلا من لجنة المخاطر والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط ومجلس الإدارة بصفة دورية منتظمة.

٧-١-١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

يعتبر تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية امراً معقداً يتطلب استخدام النماذج الاحصائية والالكترونية، حيث يتغير مستوى التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في ظروف السوق والنواحي الاقتصادية الأخرى بدرجة معقدة وسريعة، كما يتغير التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في مستوى وقيمة وزمنية التدفقات النقدية المتوقعة وايضا بمرور الزمن. وبالتالي فإن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظه الأصول يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالات حدوث الإخفاق ومعدلات الخسارة المرتبطة بها. ويقوم البنك بقياس خسائر مخاطر الائتمان باستخدام معدلات احتمالات الإخفاق (عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية) (Probability of Default) على اساس الرصيد الدفترى للأداة المالية في تاريخ الإخفاق (Exposure at Default)، ومعدل الخسارة عند الإخفاق (Loss given default).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

٢-١-٧ تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقييم احتمال الإخفاق على مستوي كل عميل/ مجموعة مرتبطة / منتج ائتماني، باستخدام أساليب لتصنيف العملاء بمختلف الفئات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتصنيف طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة خلال عام ٢٠٠٥. وبالتالي يقوم البنك باستخدام مجموعة من النماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً لفئات الجهات المقابلة للعملاء وطبيعة القروض المختلفة في ظل المعلومات المتاحة التي يتم تجميعها في تاريخ تطبيق النموذج المستخدم (مثل: مستوى الدخل، مستوى الدخل القابل للإنفاق والضمانات للعملاء الأفراد، والإيرادات ونوع الصناعة والمؤشرات المالية وغير المالية الأخرى للمؤسسات)، ويستكمل البنك هذه المؤشرات بمجموعة من البيانات الخارجية مثل تقارير الاستعلام من البنك المركزي المصري وشركات الاستعلام الائتماني عن المقترضين وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والخارجية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج التي يستخدمها البنك تسمح بممارسة التقدير المهني للخبراء من مسنولي مخاطر الائتمان في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي، وبالتالي يتيح ذلك الأخذ في الاعتبار أموراً ومؤشرات أخرى قد لا يكون تم الأخذ بها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في نماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً أو من خلال المصادر الخارجية.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزيد مخاطر الإخفاق بشكل متزايد عند كل درجة أعلى من المخاطر، وهذا يعني أن الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف A و A- أقل من الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف B و B-. وفيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من المحافظ الائتمانية التي يحتفظ بها البنك:

١-٧-٢-١ الأفراد ومنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

بعد تاريخ الاعتراف الأول، يتم مراقبة سلوك السداد للمقترض على أساس دوري لاحتساب مقياس لنمط السداد، كما أن أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض يحددها البنك قد تؤثر على جدارة الائتمان مثل معدلات البطالة وسوابق عدم السداد حيث يتم إدراجها لقياس نمط السداد ثم يتم بناء على ذلك يتم تحديد معدلات إخفاق لكل مقياس لنمط السداد.

١-٧-٢-٢ المؤسسات والشركات (الكبيرة والمتوسطة)

يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة، ويتم إدراج أي معلومات أو تقييمات محدثة أو جديدة للائتمان في نظام الائتمان بشكل مستمر ودوري. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترض / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة على فترات دورية من مصادر أخرى مثل القوائم المالية والبيانات المالية وغير المالية الأخرى المنشورة. على أن يحدد ذلك درجة التصنيف الائتماني الداخلي المحدث ومعدلات الإخفاق.

١-٧-٢-٣ أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي

أدوات الدين وأذون الخزانة والسندات الحكومية

يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لإدارة خطر الائتمان بالنسبة لأدوات الدين بمحفظة الاستثمار، ويتم رصد وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار وبصفة دورية. ويتم تحديد معدلات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على أساس المعدلات المحققة على مدى الاثني عشر شهراً السابقة كما تنشرها وكالات التصنيف المذكورة. وتعتبر معدل الخسارة لأدوات الدين الحكومية والبنك المركزي بالعملية المحلية تساوي صفراً.

ويتضمن تصنيف البنك للجدارة الائتمانية لأدوات الدين ١٦ فئة تصنيف للأدوات المنتظمة (١-١٣)، و٣ فئات للأدوات غير المنتظمة (من ١٤ حتى ١٦). ويعطي المقياس الرئيسي كل فئة تصنيف نطاقاً محدداً لاحتمالات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على مر الزمن. ويقوم البنك بمقابلة فئات التصنيف الداخلية مع فئات التصنيف المحددة من قبل البنك المركزي المصري طبقاً لتعليمات تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات مع ومراجعة تلك المقابلة بصفة دورية منتظمة. وتخضع أساليب التصنيف إلى إعادة معايرتها والتحقق من صحتها بصفة دورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع الافتراضات التي لوحظت في الواقع وفيما يلي جدول التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

أ- التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية للاستثمارات المالية والبنوك:

التقييم الخارجي	إحتمالية الاخفاق كنسبة مئوية	مسلسل
AAA	٪٠,٠٠٠	١
AA+	٠,٠٠٠ ١%	٢
AA	٪٠,٠٠٠ ١	٣
AA-	٪٠,٠٠٠ ٥	٤
A+	٪٠,٠٠٩ ٠	٥
A	٪٠,٠٠١ ٧	٦
A-	٪٠,٠٠٢ ٩	٧
BBB+	٪٠,٠٠٥ ٢	٨
BBB	٪٠,٠٠٨ ٣	٩
BBB-	٪٠,٠١٦ ٤	١٠
BB+	٪٠,٠٢٨ ٢	١١
BB	٪٠,٠٦١ ٧	١٢
BB-	٪٠,١٣٦ ١	١٣
B-	٪٠,٣٨٠ ٠	١٤
B	٪١,٠٠٦ ٧	١٥
B-	٪٢,٧٦٩ ٢	١٦
CCC+	٪٧,٥١٨ ٦	١٧
CCC	٪٢١,٠٤٧ ٩	١٨
CCC-	٪٥٠,٨٩٧ ٦	١٩
D	٪١٠٠,٠٠٠ ٠	٢٠

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

ب- التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية للمؤسسات:

التقييم الخارجي	إحتمالية الاخفاق كنسبة مئوية	مسلسل
AAA	٪٠,٠٠٥١	١
AA+	٪٠,٠٠٨٢	٢
AA	٪٠,٠١٤٤	٣
AA-	٪٠,٠٢٩٤	٤
A+	٪٠,٠٤٥٥	٥
A	٪٠,٠٦٩٦	٦
A-	٪٠,٠٩٦٨	٧
BBB+	٪٠,١٤١١	٨
BBB	٪٠,١٩٢٠	٩
BBB-	٪٠,٢٩٨١	١٠
BB+	٪٠,٤٢٣٨	١١
BB	٪٠,٧٠٤٦	١٢
BB-	٪١,١٧٨٨	١٣
B-	٪٢,٢٩٥٥	١٤
B	٪٤,٣٠٣٤	١٥
B-	٪٨,١٩٩٠	١٦
CCC+	٪١٥,٣٠٢١	١٧
CCC	٪٢٨,٧٩٥٩	١٨
CCC-	٪٥٣,٩٩٧٧	١٩
D	٪١٠٠,٠٠٠٠	٢٠

ويتم استخدام البيانات المستقبلية في تحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية، وكذا تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL". وتقوم إدارة البنك بتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة ائتمانية عن طريق اجراء تحليلات للبيانات التاريخية. وتختلف المتغيرات الاقتصادية والتأثير المتعلق بها على كلا من احتمالات ال إخفاق "PD" "Probability of Default" والمبالغ المعرضة للخسارة عند الإخفاق "EAD" "Exposure at Default" والخسارة عند الإخفاق "LGD" "Loss Given Default" باختلاف الأصل المالي. ويقوم البنك بالاستعانة بأراء الخبراء فيما يتعلق بتلك الافتراضات والتقدير ان لزم الامر.

ومن أجل تحديد أثر تلك المتغيرات الاقتصادية على كلا من معدلات احتمالات الإخفاق "PD" "Probability of Default" والتعرض عند الإخفاق "EAD" "Exposure at Default" ومعدل الخسارة عند الإخفاق "LGD" "Loss Given Default" تقوم إدارة البنك بإجراء تحليلات انحدار "Regression Analysis" وذلك من أجل تفهم الأثار التاريخية الناتجة عن تلك المتغيرات على معدلات الإخفاق والمدخلات المستخدمة في حساب كلا من التعرض عند الإخفاق EAD عند الإخفاق والخسارة عند التعثر LGD.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

بالإضافة للتصورات الاقتصادية الأساسية، تقوم إدارة البنك بعمل سيناريوهات محتملة أخرى بالإضافة لتصورات متعلقة بكل سيناريو على حدة. يتم استخدام احتمالات الاخفاق مدى العمر "Lifetime PD" المتعلقة بكلا من التصور الأساسي والتصورات الأخرى حيث يتم إيجاد حاصل الضرب لكل تصور مع الاحتمالات المخصصة لكل منهم بالإضافة الى مؤشرات مساندة ومؤشرات نوعية. وبناءً على نتائج تلك الدراسة يتم تقدير ما إذا كان ذلك الأصل المالي يقع في المستوى الأول أو الثاني أو الثالث والذي يتم على أساسه تحديد ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" سوف يتم احتسابها على أساس ١٢ شهراً "Month ECL-١٢" أو مدى عمر الاداة المالية "Lifetime ECL".

تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجة عالية من عدم التأكد كما هو معروف بالنسبة لأي من التوقعات الاقتصادية، لذا فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل كبير عن تلك التي تم توقعها. ويقوم البنك بإجراء أفضل تقدير لتلك التوقعات المحتملة وعمل دراسة تحليلية للعوامل الغير مرتبطة والغير متشابهة بالنسبة للمحافظ الائتمانية المختلفة وذلك من أجل الوصول لتصورات ملائمة لكافة التصورات المحتملة.

١-٧-٣ البيانات المستقبلية المستخدمة في نموذج الخسائر المتوقعة.

١-٧-٣-١ الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

تتمثل أهم الافتراضات التي تؤثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" فيما يلي:

* مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

* معدل البطالة.

* الناتج الإجمالي المحلي

١-٧-٣-٢ تصنيف الأدوات المتعلقة بالخسائر المقاسة على أساس المجموعات المتشابهة

بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة "ECL"، يتم تصنيف المجموعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المتشابهة، بحيث يكون التعرض للمخاطر داخل البنك متجانساً. وعند القيام بهذا التصنيف، يتم الأخذ في الاعتبار أن تكون هناك معلومات كافية تمكن البنك من تصنيف البنك بمصادقية إحصائية. وعند عدم توافر المعلومات الكافية، يأخذ البنك في الاعتبار البيانات المرجعية الداخلية/ الخارجية التكميلية. وفيما يلي أمثلة لتلك الخصائص وأية بيانات تكميلية تستخدم لتحديد التصنيف:

قروض الأفراد – يتم تكوين المجموعات في ظل:

* مدة التسهيل

* نوع المنتج (مثل السكن / شراء الرهن العقاري، السحب على المكشوف، بطاقة الائتمان، قروض السيارات)

* تصنيف المقترض من حيث عمل خاص ام موظف.

قروض المؤسسات:

* تم استخدام نموذج احتمالية الاخفاق "S&P".

* تم عمل موازنة بين "S&P" و "ORR".

* تم تحديث النموذج ببعض المؤشرات الاقتصادية حتى تتناسب احتمالية الاخفاق مع العملاء المتواجدين داخل مصر.

* تم تحديث النموذج بنسب التغير في انخفاض التصنيف الائتماني لعملاء البنك لأخر عامين حتى تتناسب نسب اخفاق النموذج مع عملاء البنك.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة للاضمحلال في القيمة.

يتضمن الجدول التالي تحليل للحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان للأدوات المالية والذي تم الاعتراف بشأنها بمخصص خسائر الائتمان المتوقع (ECL).

الأفراد		٣١ مارس ٢٠١٩			القيمة بالألف جنيه
درجة الائتمان	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			الاجمالي	
	المرحلة الأولى شهر ١٢	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة		
متابعة عادية	٤٩٩٠١٤٠	-	-	٤٩٩٠١٤٠	
متابعة خاصة	-	١٦٨٢٨٦	-	١٦٨٢٨٦	
إخفاق	-	-	٤٣١٦٣	٤٣١٦٣	
اجمالي القيمة الدفترية	٤٩٩٠١٤٠	١٦٨٢٨٦	٤٣١٦٣	٥٢٠١٥٨٩	
مخصص الخسارة	(٦٥٤٢٦)	(٣٦٢٨)	(٤٠٩١٣)	(١٠٩٩٦٧)	
صافي القيمة الدفترية	٤٩٢٤٧١٤	١٦٤٦٥٨	٢٢٥٠	٥٠٩١٦٢٢	

المؤسسات		٣١ مارس ٢٠١٩			القيمة بالألف جنيه
درجة الائتمان	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			الاجمالي	
	المرحلة الأولى شهر ١٢	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة		
متابعة عادية	١٠٦٩٢٦٨٩	-	-	١٠٦٩٢٦٨٩	
متابعة خاصة	-	٨٥٤٧٨١	-	٨٥٤٧٨١	
إخفاق	-	-	١٨٦٢٠٣	١٨٦٢٠٣	
اجمالي القيمة الدفترية	١٠٦٩٢٦٨٩	٨٥٤٧٨١	١٨٦٢٠٣	١١٧٣٣٦٧٣	
مخصص الخسارة	(٣١٠٤١)	(٢١٢٧٧٣)	(١٤٤٢٤٤)	(٣٨٨٠٥٨)	
صافي القيمة الدفترية	١٠٦٦١٦٤٨	٦٤٢٠٠٨	٤١٩٥٩	١١٣٤٥٦١٥	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
١٦٩٢.٦٨	-	-	١٦٩٢.٦٨	متابعة عادية
١٦.٨٧٨.	-	١٦.٨٧٨.	-	متابعة خاصة
٣٣.٠٨٤٨	-	١٦.٨٧٨.	١٦٩٢.٦٨	اجمالي القيمة الدفترية
(٣٩١٣)	-	(١٥٦٨)	(٢٣٤٥)	مخصص الخسارة
٣٢٩٦٩٣٥	-	١٦.٧٢١٢	١٦٨٩٧٢٣	صافي القيمة الدفترية

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٥٨٦١.٠٧	-	-	٥٨٦١.٠٧	متابعة عادية
٥٨٦١.٠٧	-	-	٥٨٦١.٠٧	اجمالي القيمة الدفترية
(٧٤٢٢)	-	-	(٧٤٢٢)	مخصص الخسارة
٥٨٥٣٥٨٥	-	-	٥٨٥٣٥٨٥	صافي القيمة الدفترية

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٢٧.٢٥٥	-	-	٢٧.٢٥٥	متابعة عادية
٢٧.٢٥٥	-	-	٢٧.٢٥٥	اجمالي القيمة الدفترية
(١٢٢٤)	-	-	(١٢٢٤)	مخصص الخسارة
٢٦٩.٣١	-	-	٢٦٩.٣١	صافي القيمة الدفترية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١-٧-٥ الضمانات الائتمانية

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والممارسات للحد من مخاطر الائتمان. وأكثرها تطبيقاً هو قبول الضمانات لأدوات الدين وارتباطات القروض. ولدى البنك سياسات داخلية بشأن فئات الضمانات التي يمكن قبولها للحد من أو تخفيض مخاطر الائتمان.

يقوم البنك بإعداد تقييم للضمانات التي تم الحصول عليها عند إنشاء القروض وتتم مراجعة هذا التقييم بشكل دوري. وتتمثل أنواع الضمانات الرئيسية للقروض فيما يلي:

* النقدية و ما في حكمها

* الرهون العقارية

* اتفاقية الهامش للمشتقات التي أبرمت مع البنك كجزء من اتفاقيات مقاصة رئيسية.

* الرهون التجارية

* رهن الأدوات المالية مثل ادوات الديون وادوات حقوق الملكية.

تعتمد الضمانات المحتفظ بها كضمان للأصول المالية بخلاف القروض والتسهيلات على طبيعة الأداة حيث أن سندات الدين والسندات الحكومية والأذون المؤهلة الأخرى غير مضمونة عموماً، باستثناء الأوراق المالية المدعومة بالأصول والأدوات المماثلة المضمونة بمحافظ الأدوات المالية، كما أن المشتقات غالباً ما تكون مضمونة.

لم تتغير سياسات البنك بشكل جوهري فيما يتعلق بالحصول على الضمانات خلال الفترة / السنة المالية ولم يكن هناك تغير في جودة تلك الضمانات التي يحتفظ بها البنك بالمقارنة مع السنة المالية السابقة.

يراقب البنك عن كثب الضمانات المحتفظ بها للأصول المالية الائتمانية، حيث يصبح من المرجح أن البنك سوف يحتفظ بضمانات للتخفيف من الخسائر الائتمانية المحتملة.

إن الأصول المالية قيمتها الائتمانية والضمانات ذات الصلة المحتفظ بها للتخفيف من الخسائر المحتملة بياناها على النحو التالي:

بيان	إجمالي الأصول المعرضة لخطر الائتمان	مخصص الاضمحلال	القيمة الدفترية	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها
الأصول المالية				
قروض للأفراد				
حسابات جارية مدينة	٢٥ ٨٩٧	(٤٨)	٢٥ ٨٤٩	٢٣ ٨٣٨
بطاقات ائتمان	١٧١ ٩٣٤	(٨٦.٤)	١٦٣ ٣٣٠	١٩ .٩٢
قروض شخصية	٥ ٠٠٠ ٢٥٣	(١٠٠ ٧٦٦)	٤ ٨٩٩ ٤٨٧	١ ٢٧٨ ٩٢٥
قروض عقارية	٣٥٠٥	(٥٤٩)	٢٩٥٦	-
قروض للمؤسسات				
حسابات جارية مدينة	٤ ٣١٤ ٢١١	(١٨٦ ٦٦٨)	٤ ١٢٧ ٥٤٣	١ ٢٥٧ ٦٧١
قروض مشتركة	٢ ٢٣٣ ٥٥١	(٩٤ .٤١)	٢ ١٣٩ ٥١٠	٢٢٥ ٠٠٠
قروض أخرى	٥ ١٨٥ ٩١١	(١٠٧ ٣٤٩)	٥ ٠٧٨ ٥٦٢	٤٢٥ ٩٠٠
أجمالي الأصول	١٦ ٩٣٥ ٢٦٢	(٤٩٨ .٢٥)	١٦ ٤٣٧ ٢٣٧	٣ ٢٣٠ ٤٢٦

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١-٧-٦ الأدوات المالية (القروض) التي تم اعدامها

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية التي ما زالت تحت التحصيل الجبري للمبالغ التعاقدية غير المسددة للأصول المدعومة خلال الفترة المنتهية ٣١ مارس ٢٠١٩. ويسعى البنك لاسترداد بعض المبالغ المستحقة قانونياً بالكامل والتي تم إعدامها جزئياً أو كلياً بسبب عدم وجود احتمال للاسترداد الكامل.

١-٧-٧ التعديلات على شروط القروض وإعادة جدولتها

يقوم البنك في بعض الأحيان بتعديل شروط القروض المقدمة للعملاء بسبب إعادة التفاوض التجاري أو القروض المتعثرة بغرض تعظيم فرص الاسترداد. وتشمل أنشطة إعادة الهيكلة هذه ترتيبات تمديد مدة السداد، وفترات السماح، والإعفاء من السداد أو بعض أو كل العوائد. وتستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير -في تقدير الإدارة- إلى أن السداد سيستمر على الأرجح. وتظل هذه السياسات قيد المراجعة المستمرة.

يستمر البنك في مراقبة ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان فيما يتعلق بتلك الأصول من خلال استخدام نماذج محددة للأصول المعدلة.

١-٧-٨ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستويي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

يقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / البنك والمُنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. يتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً. النحو التالي:

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقرضة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

النقدية وما في حكمها

الرهون العقارية.

الرهون التجارية

رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية وعند ظهور مؤشرات الأضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-٩ المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية متحفظة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

٧-١-١٠ ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

٧-١-١١ الارتباطات المتعلقة بالائتمان

تمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصوح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٧-١-١٢ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لاسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لخسائر اضمحلال الاصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري ORR	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	تصنيف الموديز MRA	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	٠ %	AAA	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١ %	AA	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١ %	A	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢ %	BBB+ / BBB / BBB-	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢ %	BB+ / BB / BB-	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣ %	B+ / B / B-	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥ %	CCC+	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠ %	CCC	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠ %	CCC-	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠ %	D	ديون غير منتظمة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-١٣ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان (داخل المركز المالي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٢١.٤٣٤.٣٢٣	٢٦٢.٩٠٧.١٢٤	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢٨٩٢.٣٧٨.٠٧٨	أرصدة لدى البنوك
٣٨٤.٣٤٩.٠٣.	٤.٨٤٧.٤٧٠.	قروض و تسهيلات للبنوك
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد:
٤٥٧٣.٦٨٩.٩٧٩	٥.٠٠٠.٢٥٢.٩٨٥	* قروض شخصية
١٦٤.٣٥٤.٧٥٣	١٧١.٩٣٣.٨٥٢	* بطاقات ائتمان
٣٢٣.٢٢٧.٦٦٣	٢٥٨.٩٦٦.٥٩١	* حسابات جارية مدينة
٣٦١.٤٣١٥	٣٥.٥٧٧١	* قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٤.٢٨٧.٢٩٨.٦١	٤.٣١٤.٢١١.٣١٠.	* حسابات جارية مدينة
٤٨٣٥.٤٣١.٧٧٥	٥١٥.٦٣٦.٧٦٠.	* قروض مباشرة
٢٣١٨.٧٥٧.٨.٢	٢٢٣٣.٥٥.٧٥٦	* قروض مشتركة
٥١١٨.٩٦٤	٣٥.٢٧٤.٥٢٣	* قروض أخرى
٥٩٧٦.٣٦٧.٥٨١	٥٨٦١.٠٠٧.٢٥٤	اذون خزانة و أدوات دين
٢٦٤.٥٥٧.١٧٩	٢٧.٢٢٥.١٢٤	أصول أخرى
٢٧.٢٤٣.٩٨٧.٢١٩	٢٨.٩٨٨.٢٥٠.٥٩٨	

البنود المعرضة لخطر الائتمان بدون اخذ الضمانات (خارج المركز المالي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٨.٨٥٧.٨١٣	١.٨٣٢.٢٢٠.	ارتباطات عن قروض والتزامات اخرى غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
١.٣٤٦٥.١٢٩	١.٨٣٢.٢٢٠.	الأوراق المقبولة
١٧٨١.٨٨١.٥٥٣	١.٨٥٥.٧٦٥.٦٢٥	خطابات ضمان
٥٣٨.٣٤٥.٢٩٢	٧٦٣.٣٣٧.٧٣١	اعتمادات مستندية
٢.٤٦٢.٥٤٩.٧٨٧	٢.٨٣٥.٧٤٣.٧٩٦	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-١٤ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ مارس ٢٠١٩		
أرصدة لدى البنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وأرصدة لدى البنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	
٢٨٣.٦.٣.٢٤	١٣٤٩١٣٥٤.٠.٩	٣٣٠.٨٤٨٥٤٨	١٥٦٨٢٨٢٩١٧٨	(أ) لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
-	٢.٢١١٥٧.١٢	-	١.٢٣.٦٧١٨٥	(ب) متأخرات ليست محل اضمحلال
-	٤٤٩٥١٤.٩١	-	٢٢٩٣٦٦١٨٥	(ج) محل اضمحلال
٢٨٣.٦.٣.٢٤	١٥٩٦٢.٢٥١١٢	٣٣٠.٨٤٨٥٤٨	١٦٩٣٥٢٦٢٥٤٨	الإجمالي
-	(١٩٩٩٣٣٥٩٧)	(٣٩١٣٥٥٣)	(٤٩٨.٢٤٨٨٩)	يخصم:
٢٨٣.٦.٣.٢٤	١٥٧٦٢.٩١٥١٥	٣٢٩٦٩٣٤٩٩٥	١٦٤٣٧٢٣٧٦٥٩	مخصص خسائر الاضمحلال
				الصافي

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

(أ) قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

									٣١ مارس ٢٠١٩
									التقييم
قروض وأرصدة لدى البنوك	إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات				أفراد			
		قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٣٠.٨٤٨٥٤٨	١٥١٣٦٤٢٦٤٥٣	٣٥٢٧٤٥٢٣	١٤٦٧٦١٠٧٣٥	٤٧٧٢٦٠٦٣٣٠	٣٨٧٠٧٩٤٤٢٢	٤٨٠٧٢٩٣٦٤٧	١٥٩١٥٩٨٢٤	٢٣٦٨٦٩٧٢	١- جيدة
-	٥٤٦٤٠٢٧٢٥	-	٤٧١٤٣٥٨٥٧	٤٨١١٦٢٠٥	٢٦٨٥٠٦٦٣	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٣٣٠.٨٤٨٥٤٨	١٥٦٨٢٨٢٩١٧٨	٣٥٢٧٤٥٢٣	١٩٣٩٠٤٦٥٩٢	٤٨٢٠٧٢٢٥٣٥	٣٨٩٧٦٤٥٠٨٥	٤٨٠٧٢٩٣٦٤٧	١٥٩١٥٩٨٢٤	٢٣٦٨٦٩٧٢	الإجمالي
									٣١ ديسمبر ٢٠١٨
									التقييم
قروض وأرصدة لدى البنوك	إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات				أفراد			
		قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٢٨٣٠٦٠٣٠٢٤	١٢٤٧٩٣١٧٧٩٥	٥١١٨٩٦٤	١٥١٧٥٣٣٨١٨	٤٤٣١٢٢٧٥٨١	٢٢٠١٠٠٢٩٨٢	٤١٥٥٣٨٠٧٩٦	١٥٥٤٨٠٩٣٦	١٣٥٧٢٧١٨	١- جيدة
-	٦٠٠٣١٢٥٥٩	-	٤٩٣٤٨٧٤٤١	٢٨٩٠٤٨٠٥	٧٧٩٢٠٣١٣	-	-	-	٢- المتابعة العادية
-	٤١١٧٢٣٦٥٥	-	٣٠٧٧٣٦٥٤٣	١٠٣٧٥٠٠٨٤	٢٣٧٠٢٨	-	-	-	٣- المتابعة الخاصة
٢٨٣٠٦٠٣٠٢٤	١٣٤٩١٣٥٤٠٠٩	٥١١٨٩٦٤	٢٣١٨٧٥٧٨٠٢	٤٥٦٣٨٨٢٤٧٠	٢٢٧٩١٦٠٣٢٣	٤١٥٥٣٨٠٧٩٦	١٥٥٤٨٠٩٣٦	١٣٥٧٢٧١٨	الإجمالي

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

(ب) قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً فأكثر ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتمثل القروض والتسهيلات التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات

		٣١ مارس ٢٠١٩						
		مؤسسات			أفراد			
إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات إنتمان	حسابات جارية مدينة	التقييم
٤٧٦.٦٣٢٩٢	٢٩٤٥٠٤١٦٤	١٦٧١١٧٥٨٦	٥	-	١٣٩٤١٢٣٦	٥٠٠٣٠١	-	منتظم ولا توجد متأخرات
٤٠٣٨٩٠٣٤٧	-	٨٥٤٨٤٧٢٧	٢٩٧٢٣٤١٨٨	٣٥٠٥٧٧١	١٧٢٦٩٥١٨	١٢٤٢١٦	٢٧١٩٢٧	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
١١٦٦٦٣٩٢٠	-	٦٩٨٦٦٨٤	-	-	١٠٦١٩٨٣٩٧	١٨٢٤١٢٢	١٦٥٤٧١٧	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
٢٦٤٤٩٦٢٦	-	٣٤٥٢٣٣٦	١٦٥٢	-	٢١٤٣١٨١٣	١٥٥٨٥٢٥	٥٣٠٠	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
١.٢٣.٦٧١٨٥	٢٩٤٥٠٤١٦٤	٢٦٣.٤١٣٣٣	٢٩٧٢٣٥٨٤٥	٣٥٠٥٧٧١	١٥٨٨٤.٩٦٤	٤٠٠٧١٦٤	١٩٣١٩٤٤	الإجمالي
٢٥٩٩٦٧٥٨٤	-	٣٤٥٢٣٣٦	١٦١٧٤٣٦٣٨	٣٥٠٥٧٧١	٨٦٨٦٦١٠٨	٢٤٧٤٤٦٣	١٩٢٥٢٦٨	القيمة العادلة للضمانات
		٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
		مؤسسات			أفراد			
إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات إنتمان	حسابات جارية مدينة	التقييم
١٨١.٨٠٠٧٢٤	-	٢١.٦.٦٦١٥	١٢٩٣٦٠.٩٥	-	٢٨٦٢٣٦٧٤٢	٤٦٢.٦٦٣	١٥٧٣٦٦.٩	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
١٣٦٤٨٧٦٥٩	-	٧٦٩٨٧٤٢	٤٤٥٥٨٣٦٥	٣٦١٤٣١٥	٧٨٢٢٥٢٨٤	٢٣٤٦٧٦.٠	٤٤١٩٣	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
٧٣٨٦٨٦٢٩	-	٤٦٢٥٣٢٧٣	٢٩٥٩	-	٢٤١٥٣٢٩١	٧٤٨٩٥٨	٢٧١.١٤٨	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
٢.٢١١٥٧.١٢	-	٢٦٤٥٥٨٦٣.٠	١٣٣٨١٦١٤١٩	٣٦١٤٣١٥	٣٨٨٦١٥٣١٧	٧٧١٦٣٨١	١٨٤٩.٩٥٠	الإجمالي
٢٨٧٧٣٢٧٩٦	-	٥١٩٣٩٨٤١	٤٣٨٤.١٣٦	٣٦١٤٣١٥	١٦٧.٩٨٧٩٧	٢٧٥٧٥١٤	١٨٤٨٢١٩٣	القيمة العادلة للضمانات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

(ج) قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

٣١ مارس ٢٠١٩

إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد			التقييم
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٢٢٩ ٣٦٦ ١٨٥	٦٦ ٨٧٢ ٨٩٢	١١٩ ٣٣٠ ٣٨٠	٣٤ ١١٨ ٣٧٤	٨ ٧٦٦ ٨٦٤	٢٧٧ ٦٧٥	قروض محل اضمحلال
٤٤ ٢٠٨ ٧٥٦	٤١ ٩٥٩ ٤٩١	١٧	٩٦٥ ١٨٨	١ ٠٥٢ ٦٧٨	٢٣١ ٣٨٢	القيمة العادلة للضمانات

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد			التقييم
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٤٩ ٥١٤ ٠٩١	٦٩٩ ٠٦٧٥	٤١١ ٤٠٨ ١١٩	٢٩ ٦٩٣ ٨٦٦	١ ١٥٧ ٤٣٦	٢٦٣ ٩٩٥	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
١٥٨ ٤٤٧ ١٣٧	-	١٥٧ ٥٨٤ ٧٢٧	٦٤٠ ٣٨٤	-	٢٢٢ ٠٢٦	القيمة العادلة للضمانات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١٥-١-٧ قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها:-

تعتمد سياسة البنك على إعادة الهيكلة /الجدولة لقروض تمويل العملاء التي يتم التفاوض بشأنها والتي تشمل تمديد ترتيبات السداد أو تعديل وتأجيل السداد على وجود مؤشرات أو معايير تشير إلى احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي، وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

١٦-١-٧ الديون المعدومة:-

بموجب قرار مجلس الإدارة أو لجانه المختصة بالبنك، فان القروض التي تقرر إعدامها من القروض غير المنتظمة والديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم إعدامها خصماً على مخصصات الأضمحلال المقابلة لها، وذلك بعد استنفاد كافة عمليات التحصيل المحتملة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	قروض وتسهيلات للعملاء
		مؤسسات
٨٧ ٤٧٢ ٣٢١	٤٥ ٨٥٠ ٩٩٠	* قروض مباشرة
		أفراد
٣٧ ٣٢٧ ٤١٢	٢ ٨١٤ ٩٧١	* قروض شخصية
١ ٨٥٠ ٥٥٢	٧١١ ٨٢٨	* بطاقات إئتمان
٣٢٥ ٧٠٣	-	* قروض عقارية
١٢٦ ٩٧٥ ٩٨٨	٤٩ ٣٧٧ ٧٨٩	

١٧-١-٧ أدوات دين وأذون الخزنة

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة / السنة المالية.

٣١ مارس ٢٠١٩	أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى	أدوات الدين	الإجمالي
من +A حتى -A	-	٣٤ ٧٤٩ ٦٩٩	٣٤ ٧٤٩ ٦٩٩
أقل من -A	٢ ٦٩٢ ١٦٨ ٥٥٧	٣ ١٣٤ ٠٨٨ ٩٩٨	٥ ٨٢٦ ٢٥٧ ٥٥٥
الإجمالي	٢ ٦٩٢ ١٦٨ ٥٥٧	٣ ١٦٨ ٨٣٨ ٦٩٧	٥ ٨٦١ ٠٠٧ ٢٥٤
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى	أدوات الدين	الإجمالي
من +A حتى -A	-	٣٥ ٠٦٩ ٠٩٦	٣٥ ٠٦٩ ٠٩٦
أقل من -A	٣ ٠٩٥ ١١٨ ٨٦٥	٢ ٨٤٦ ١٧٩ ٦٢٠	٥ ٩٤١ ٢٩٨ ٤٨٥
الإجمالي	٣ ٠٩٥ ١١٨ ٨٦٥	٢ ٨٨١ ٢٤٨ ٧١٦	٥ ٩٧٦ ٣٦٧ ٥٨١

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

١-٧-١ القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة المالية الحالية.

(بالألف جنيهه)							
٣١ مارس ٢٠١٩							
الاجمالي	دول عربية	دول أجنبية	الوجه القبلي	الدلتا	الاسكندرية / القناة / البحر الاحمر / سيناء	القاهرة الكبرى	البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي
٢٦٢٠.٩٠٧	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي
٥٨٦١.٠٠٨	٣٤٧٥٠.	-	-	-	-	-	اذون خزانة و أدوات دين
٢٨٩٢٣٧٨	٢٥٩٧٦	١٩٦٣.٦٥	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك
٤٠.٨٤٧٠.	-	٩٦٧١٧	-	-	-	-	قروض و تسهيلات للبنوك
	-	-	-	-	-	-	قروض و تسهيلات للعملاء
	-	-	-	-	-	-	قروض للأفراد:
٥٠٠٠.٢٥٣	-	-	٢٤٥١٠.٧	٤٨٩٨٣٣	٨٨.٨٧٨	٣٣٨٤٤٣٥	قروض شخصية
١٧١٩٣٤	-	-	٣٦.٥	٨١.٦	١٥٩٩٨	١٤٤٢٢٥	بطاقات ائتمان
٢٥٨٩٦	-	-	٢٤٧٠.	٥٣٨١	٥٩٥٠.	١٢.٩٥	حسابات جارية مدينة
٣٥.٦	-	-	-	-	-	٣٥.٦	قروض عقارية
	-	-	-	-	-	-	قروض لمؤسسات:
٤٣١٤٢١٠.	-	-	-	١١٢٦٤١	٢٦٩.٨٢	٣٩٣٢٤٨٧	حسابات جارية مدينة
٥١٥٠.٦٣٨	-	-	١٩٤١	١٥٧٦٣٨	١١٧٥٢٧٧	٣٨١٥٧٨٢	قروض مباشرة
٢٢٣٣٥٥١	-	-	-	-	-	٢٢٣٣٥٥١	قروض مشتركة
٣٥٢٧٥	-	-	-	-	-	٣٥٢٧٥	قروض اخرى
٢٧.٢٢٥	-	-	-	-	-	٢٧.٢٢٥	أصول اخرى
٢٨٩٨٨٢٥١	٦.٧٢٦	٢.٥٩٧٨٢	٢٥٣١٢٣	٧٧٣٥٩٩	٢٣٤٧١٨٥	٢٣٤٩٣٨٣٦	الاجمالي في نهاية الفترة
٢٧٢٤٣٩٨٨	٦.٩٩٩	١٧٧٩١٧٩	٢٤٦١٣٥	٦٦٨١٨١	٢٣١٩٧٢٥	٢٢١٦٩٧٦٩	الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود كل خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

(بالألف جنيه)

٣١ مارس ٢٠١٩													البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي	
الاجمالي	افراد	حكومي	اخرى	شركات عامة	شركات عقارية	مقاومات	مؤسسات مالية	سياحة	نقل	طاقة	نشاط زراعي	نشاط صناعي		
٢٦٢٠.٩٠٧	-	٢٦٢٠.٩٠٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	رصيد بنكي بسبب المصرفي في مصر بسبب	
٥٨٦١.٠٠٨	-	٥٨٢٦.٢٥٨	-	-	-	-	٣٤٧٥٠	-	-	-	-	-	الاداءات المالية الاذونات اذون خزنة و أدوات دين	
٢٨٩٢.٣٧٨	-	-	-	-	-	-	٢٨٩٢.٣٧٨	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك	
٤.٨٤٧٠	-	-	-	-	-	-	٤.٨٤٧٠	-	-	-	-	-	قروض وتسهيلات للبنوك	
													قروض وتسهيلات للعملاء	
													قروض للأفراد:	
٥.٠٠٠.٢٥٣	٥.٠٠٠.٢٥٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض شخصية	
١٧١.٩٣٤	١٧١.٩٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بطاقات ائتمان	
٢٥٨.٩٦	٢٥٨.٩٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية مدينة	
٣٥.٠٦	٣٥.٠٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض عقارية	
													قروض لمؤسسات:	
٤٣١٤.٢١٠	-	-	٢٨.٧٢٣	٥٦.٠٠١	-	٤٨٢.٤٦٠	٥٨٢.١٤٧	١	١.٥٠.٩٩٠	١٧٣.٤٦	١.٣٠٠	٧٩٣.٨٧٤	٥٣٦.٣٦٨	حسابات جارية مدينة
٥١٥.٦٣٨	-	-	٨.٢٧٤٦	٢٤٦.٤٦٣	٤٥.٢٩٦	١٢٩.٩٦٦	١١٧٨.٢٦٦	٩٧.٤٩٨	٤٨.٠٢٩	٤.٠٧.٦٨٨	٣٣.٣٩٧	١.٤٤٤.٣٦٦	٧١٦.٩٢٣	قروض مباشرة
٢.٢٣٣.٥٥١	-	-	٤	١.٤٦٦.٩٦٥	١.٠٠.١٢٧	-	-	٢٩٤.٥٠٤	-	١٧٩.٧٨٨	-	١٩٢.١٦٣	-	قروض مشتركة
٣٥.٢٧٥	-	-	٢٢.٧٣٤	-	-	٣.٨٨٦	-	-	-	-	-	-	٨.٦٥٥	قروض اخرى
٢٧.٢٢٥	-	-	٢٧.٢٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أصول اخرى
٢٨.٩٨٨.٢٥١	٥٢٠.١٥٨٩	٨.٤٤٧.١٦٥	١.٣٧٦.٤٣٢	٢.٢٧٣.٤٢٩	١.٤٥.٤٢٣	٦١٦.٣١٢	٥.٠٩٦.١١	٣٩٢.٠٠٣	١.٠٩٩.٠١٩	٦.٠٤٨.٢٢	٤٣.٦٩٧	٢.٤٣.٤٠٣	١.٢٦١.٩٤٦	الاجمالي في نهاية الفترة
٢٧.٢٤٣.٩٨٨	٤.٧٧٣.٩٨٧	٨.٣٧٩.٨٢٨	١.١٨٠.٣٩٧	١.٦٩٨.٥٧١	١.٤٩.١٨١	٥٢١.٣٢٠	٤.٦٧٩.٢٥٣	٤.٢٥٨١	١.٠٣١.٨٢٤	٧٢١.٠٢٩	١٧.٢٧٢	٢.٤٧٧.١٠٩	١.٢١١.٦٣٦	الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في اسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث ان كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق او للاسعار مثل معدلات العائد ومعدلات اسعار الصرف واسعار ادوات حقوق الملكية، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة او لغير غرض المتاجرة. وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة او غير المتاجرة في ادارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريق متخصص، ويتم رفع تقارير دورية عن مخاطر السوق إلى كلاً من لجنة إدارة المخاطر والإدارة العليا للبنك بصفة دورية. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء او مع السوق، اما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة اساسية من مخاطر اسعار الصرف للمراكز المفتوحة للعملات الأجنبية ومخاطر سعر العائد للأصول والالتزامات الحساسة للتغيرات في اسعار العائد.

١-٢-٧ اساليب قياس خطر السوق:

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

١-١-٢-٧ القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " لمراكز العملات المفتوحة في نهاية اليوم وقد تم اعتماد النموذج المعد من قبل لجنة إدارة المخاطر خلال شهر ابريل ٢٠١٠ كما يتم مراقبة دقة النموذج المستخدم من خلال اختبارات دقة النتائج Back testing ورفع نتائجه للجنة إدارة المخاطر.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن ان يخسرها البنك في اليوم الواحد، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٩%) وبالتالي هنالك احتمال إحصائي بنسبة (١%) ان تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات أكثر من خمس سنوات سابقة.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث ان محفظة الاوراق المالية لدى البنك مدرجة للتصفية فضلاً عن انها تتكون من سهم واحد فقط حالياً فلم يتم تفعيل نموذج لقياس القيمة المعرضة للخطر فيما يتعلق بالأوراق المالية وعليه فقد اقتصر على المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية، ويتم استخدام ثلاثة معاملات ثقة مختلفة وهي ٩٥% (اقل)، ٩٨% (متوسطة) و ٩٩% (أعلى)

٢-١-٢-٧ اختبارات الضغوط Stress Testing

تُعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف مُعكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها قطاع إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق

إجمالي القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ مارس ٢٠١٩		
أقل % ٩٥	أعلى % ٩٩	متوسط % ٩٨	أقل % ٩٥	أعلى % ٩٩	متوسط % ٩٨
١٧٠٠٠٩٤٢	٢٤٠٥٦٧٥	٢١٢٣٧٨٠	٤٣٠٥٨٠	٦٠٨٩٧٧	٥٣٧٦١٨
١٧٠٠٠٩٤٢	٢٤٠٥٦٧٥	٢١٢٣٧٨٠	٤٣٠٥٨٠	٦٠٨٩٧٧	٥٣٧٦١٨

خطر أسعار الصرف

إجمالي القيمة عند الخطر

٢-٧-٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية:

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية، وقد قام المركز الرئيسي بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الاجمالية وكذا على مستوى كل عملة على حدى، ويلخص الجدول التالى القيمة الدفترية للادوات المالية موزعة بالعملات المكونه لها

٣١ مارس ٢٠١٩					
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
٣٠٤٣٥٠٤	٥٤٦٠	٩٦٢	١٥٣٩٤	٥٦٨٩١٥	٢٤٥٢٧٧٣
٢٨٩٠٠٣٣	٢٧٠٥٨	٥٠٨٥٥	٨٦٨٥	٢٠٣١٢٩٢	٧٧٢١٤٣
٤٠٦٩٠٢	-	-	٩٧٢١٩	٣٠٩٦٨٣	-
١٦٩٣٥٢٦٢	-	-	٧٥٧٢٠	٣٢٦١٧٤١	١٣٥٩٧٨٠١
٣٦٤٧٤	-	-	-	-	٣٦٤٧٤
٤٥٧٤٥١٢	-	-	-	١٠٣١٠٦٨	٣٥٤٣٤٤٤
١٤٦١٤٢٣	-	-	٤١٨١٢	١٢٣٩٨٩	١٢٩٥٦٢٢
٨٩٩٤٠	-	-	-	-	٨٩٩٤٠
٢١٧٧٤٦٨	١٩٦	١٣٤	٨٣٧١	١٤٧٣٧٩	٢٠٢١٣٨٨
٣١٦١٥٥١٨	٣٢٧١٤	٥١٩٥١	٢٤٧٢٠١	٧٤٧٤٠٦٧	٢٣٨٠٩٥٨٥
٤٠٠١٨٣	٢	١٠٢٢	٢٩١٠	٣٨٨٣٤٩	٧٩٠٠
٢٥٩٥٤١٢٨	٣٠٧١٥	٥١٤٧٩	٢٨٠٨٣٣	٤٨٩٥٤٤٠	٢٠٦٩٥٦٦١
٥٢٦١٢٠٧	٢٧٣٧	٥٦	(٣٧٠٠٩)	٢٢٣٤٤١٣	٣٠٦١٠١٠
٣١٦١٥٥١٨	٣٣٤٥٤	٥٢٥٥٧	٢٤٦٧٣٤	٧٥١٨٢٠٢	٢٣٧٦٤٥٧١
-	(٧٤٠)	(٦٠٦)	٤٦٧	(٤٤١٣٥)	٤٥٠١٤
٣٦٩٩٦	-	-	-	-	٣٦٩٩٦
٢٨٧٠٤٢٢٥	٤١٤٥٧	٥٢٨٨١	٣٩١٤٨٨	٧٧٠٨٧١٥	٢٠٥٠٩٦٨٤
٢٨٧٠٤٢٢٥	٤٧٨٥١	٥٢٧٦٩	٣٩١٣٣١	٧٧٣٢٠١٩	٢٠٤٨٠٢٥٥
-	(٦٣٩٤)	١١٢	١٥٧	(٢٣٣٠٤)	٢٩٤٢٩
٣٨٨٥٨	-	-	-	-	٣٨٨٥٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إجمالي الأصول المالية

إجمالي الالتزامات المالية

صافي المركز المالي

ارتباطات متعلقة بالانتماء

** القروض و التسهيلات مدرجة بالاجمالي (غير مخصومة)

*** استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مدرجة بالاجمالي (غير مخصومة)

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق (تابع)

٣-٢-٧ خطر سعر العائد:

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات سعر العائد السائد في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لاداء مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الاداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير في اسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للادوات المالية موزعه على اساس تواريخ اعادة التسعير او تواريخ الاستحقاق ايهما أقرب:

بيان	٣١ مارس ٢٠١٩						
	حتى شهر	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون عائد
نقدية وارصدة احتياطية لدى البنك المركزي	٢١٠.١٣١٩	-	-	-	-	-	٩٤٢١٨٥
ارصدة لدى البنوك	٢٥١٣٠.٦	٥٣٧٤٠.٨	-	-	-	-	٢١٠.١٣١٩
قروض وتسهيلات للبنوك	-	٤٠.٦٩٠.٢	-	-	-	-	-
قروض وتسهيلات للعملاء	٧٥٧٢٩٧٨	٤٤٦٦٢٤٤	٤٠.٦٣٨٧	٦٤٣٢٩٥	٢١٠.٦٤٥٠	١٢٢١٥٧١	٢٠.٣١٣
الاستثمارات المالية	-	-	-	-	-	-	-
من خلال الأرباح و الخسائر	٧٣٨٣	٧٧٩٦	٥١٥٥	٨٩٧٦	-	-	٧١٦٤
من خلال الدخل الشامل	٣٠٢.٤١	٥٣٧٦٤١	٧٧٧٣.٩	١٢٧٣٢٢٦	٤٤٧٦١٢	١٠٥٨٨٤٧	١٧٧٨٣٦
بالتكلفة المسهولة	-	٢٠٧٢٥٥	-	٥٧٦١	١١٣٥٢٥٠	١١٣١٥٧	-
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	-	-	-	-	-	-	٨٩٩٤٠
ارصدة مدينة اخرى ومشتقات مالية	-	-	-	-	-	-	٦١٢.٢٦
أصول ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٨٦٦٦
اصول ثابتة وغير ملموسة	-	-	-	-	-	-	٣٦٤.٥٦
اجمالي الاصول المالية	١٠.٢٣٥.٢٧	٦١٦٣٢٤٦	١١٨٨٨٥١	١٩٣١٢٥٨	٣٦٨٩٣١٢	٢٣٩٣٥٧٥	٤٣٢٣٥٠٥
ارصدة مستحقة للبنوك	٣٧١٤٦٣	-	-	-	-	-	٢٨٧٢٠
ودائع العملاء	١٠.٨٥٣٩٥٥	٤٤٢٢٢٩٧	٢٨.٨٣٧٤	٤٦٨٦٦٧٨	٨٥٣٧٨٦	٢٤٦٥٣٠	٢.٨٢٥٠٨
ارصدة دائنة اخرى ومشتقات مالية	-	-	-	-	-	-	٦٧١٤٣٦
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	-	٧.٥٥٩
إلتزامات مزايا التقاعد	-	-	-	-	-	-	٧٩٣١١
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٢٧٤٩١٥٧
اجمالي الإلتزامات المالية وحقوق الملكية	١١٢٢٥٤١٨	٤٤٢٢٢٩٧	٢٨.٨٣٧٤	٤٦٨٦٦٧٨	٨٥٣٧٨٦	٢٤٦٥٣٠	٥٦٨١٦٩١
فجوة إعادة التسعير	(٩٩٠.٣٩١)	١٧٤٠.٩٤٩	(١٦١٩٥٢٣)	(٢٧٥٥٤٢٠)	٢٨٣٥٥٢٦	٢١٤٧.٤٥	(١٣٥٨١٨٦)
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
اجمالي الاصول المالية	١١٩٨٩٨٣٢	٥٧٠٩.٣٥	١٦٧٣٤٧٨	١٤٨.٤٦١	٣١٨.٢٢١	٢٤٩١٦٦٧	١٦٦٧١١٦
اجمالي الإلتزامات المالية وحقوق الملكية	١١٢٢٤٣٩٦	٣٨٧١٤٧٢	٢.٦١٥٧٥	٤٢١٤٥٠.٢	١.٧٤٣٢٢	٢٨٤١٠.١	٥٤٦١٤٤٢
فجوة إعادة التسعير	٧٦٥٤٣٦	١٨٣٧٥٦٣	(٣٨٨.٩٧)	(٢٧٣٤.٤١)	٢١٠.٥٨٩٩	٢٢٠.٧٥٦٦	(٣٧٩٤٣٢٦)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق (تابع)

تحليل حساسية سعر العائد

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على حقوق الملكية بالطرق التالية:

الأرباح المحتجزة: الزيادة أو النقص في صافي الدخل من العائد والقيمة العادلة للمشتقات المالية والمدرجة ضمن الأرباح والخسائر.
احتياطي القيمة العادلة: الزيادة أو النقص في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (قبل ١ يناير ٢٠١٨: المتاحة للبيع) المعترف بها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل

٢-٧-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

٢-٧-٤-١ إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة قطاع إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:
يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري
إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
وتقوم لجنة إدارة الأصول والالتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

٢-٧-٤-٢ منح التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل قطاع إدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

٧ - ٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

		٣١ مارس ٢٠١٩					
(بالألف جنيه)							
الاجمالي	أكثر من ٣ سنوات	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	حتى شهر	البيان / تاريخ الاستحقاق
٢٦٩٩	-	-	-	-	-	٢٦٩٩	مستحق للبنوك المحلية
٤١٢.٠٠٤	-	-	-	-	-	٤١٢.٠٠٤	مستحق للبنوك الخارجية
٢٧٤٢٦٦١٦	٣٦.٧١٧٧	٦٣٥.٠٢٥	٤١٨.٦٥١	١٨٤١٨٧١	٢٢١١٩٧٢	٩٢٣٤٩٢٠	ودائع العملاء
٦٤٥٧٩.٠	٧٩٣١١	-	-	-	-	٥٦٦٤٧٩	التزامات اخرى
٢٨٤٨٧١.٩	٣٦٨٦٤٨٨	٦٣٥.٠٢٥	٤١٨.٦٥١	١٨٤١٨٧١	٢٢١١٩٧٢	١٠.٢١٦١.٢	اجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
٣٧٥٦٤٢٨٨	٤١٧٧٧٧٤	٨٦٠.٩٠٧	٩٧٣٩٣٤٧	٣٢١٣٩٦٦	٢٦٨٨٧٥٢	٩١٤٣٥٤٢	*جمالى الاصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<hr/>							
		٣١ ديسمبر ٢٠١٨					
(بالألف جنيه)							
الاجمالي	أكثر من ٣ سنوات	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	حتى شهر	البيان / تاريخ الاستحقاق
٤٤.٠٩٩	-	-	-	-	-	٤٤.٠٩٩	مستحق للبنوك المحلية
٤٦٩٤٥٦	-	-	-	-	٣٦١٢٣٣	١.٨٢٢٣	مستحق للبنوك الخارجية
٢٥٦.٩١٣٨	٣٣٧٩٧١٦	٥٨٣٩٧٢٨	٣٩٧٤٨٤١	١٨١٣٨١٢	١٥٧٨٢٥٥	٩.٢٢٧٨٦	ودائع العملاء
٤١.١٤٦	٦.١.٩	-	-	-	-	٣٥.٠٣٧	التزامات اخرى
٢٦٥٣٢٨٣٩	٣٤٣٩٨٢٥	٥٨٣٩٧٢٨	٣٩٧٤٨٤١	١٨١٣٨١٢	١٩٣٩٤٨٨	٩٥٢٥١٤٥	اجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
٣٣٩٧٦٥٧٢	٤.٥٥٢٤٧	٧.٦٥٣٩٠	١٠.٠٤٩٧٣٥	٢٦٦٤٧٧٠	٢٢٩٦٢٦٥	٧٨٤٥١٦٥	*جمالى الاصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

تتضمن الاصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات وتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والارصدة لدى البنك المركزي، والارصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة واوراق حكومية اخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعه عن طريق بيع اوراق مالية وايجاد مصادر تمويل اخرى.

*الاصول المبينة بالجدول تمثل التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٤ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في مركز مالي البنك بالقيمة العادلة.

(بالألف جنيه)

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
				أصول مالية
٤ ١٦٧ ٧٨١	٢ ٨٩٠ . ٣٣	٤ ١٦٧ ٧٨١	٢ ٨٩٠ . ٣٣	أرصدة لدى البنوك
٨ ٤٩٧ . ١٢	١٠ ٤١٣ ٢١٦	٨ ٤٩٧ . ١٢	١٠ ٤١٣ ٢١٦	قروض متداولة
				التزامات مالية
٥١٠ ٥٩١	٤٠٠ ١٨٣	٥١٠ ٥٩١	٤٠٠ ١٨٣	أرصدة مستحقة للبنوك
٢١ ٦٥٢ ٧٦١	٢٣ ١٧٧ ٢٨١	٢١ ٦٥٢ ٧٦١	٢٣ ١٧٧ ٢٨١	ودائع العملاء المتداولة

٧-٤-١ أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع ليلية واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

٧-٤-٢ قروض وتسهيلات للبنوك

تمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة. وللتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة. ويتم عرض القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال.

٧-٥ استثمارات في أوراق مالية

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية فقط الأصول المالية التي لها تاريخ استحقاق محدد او قابل للتحديد ويهدف نموذج الاعمال للاحتفاظ بها من اجل الحصول على أصل الاستثمار والعائد منه فقط. ويتم تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول المالية للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

٧-٦ المستحق لبنوك أخرى وللعلماء

تمثل القيمة العادلة المقدر للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم سداده عند الطلب. يتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٧ أدوات دين مصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء على أسعار الأسواق المالية السارية. وبالنسبة للأوراق التي ولا يوجد لها أسواق نشطة، يتم أول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء على المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

٧-٨ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي:
الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
التأكد من أن أداء البنك يتوافق مع حدود المخاطر المقبولة Risk Appetite المعتدة من قبل مجلس إدارة البنك التي يتم مراقبتها بصفة دورية من خلال مصفوفة المخاطر.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية أو الجهات الرقابية التي تعمل فيها فروع البنك الأجنبية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة للبنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع

لاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً للأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وكذا الاستثمارات المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى البنك ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الانتماء المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٨ إدارة رأس المال (تابع)

(بالألف جنيه)		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		رأس المال
		الشريحة الأولى بعد الاستبعادات
١٦١٧٣٣١	١٦١٧٣٣١	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣٥٤٠	١٣٥٤٠	الاحتياطي العام
٧٣٣٠٠	٧٣٣٠٠	الاحتياطي القانوني
٢٢٧	٢٢٧	الاحتياطي الرأسمالي
١١٢٦٢٧	-	احتياطي مخاطر معيار (IFRS ٩)
-	٤٢٤٢	أحتياطي المخاطر العام
٨٦٢٧٩١	٨٨.١٢٢	أرباح محتجزة
-	٧٧٧٢٣	إجمالي بنود الدخل الشامل المتراكم بالميزانية
-	١٢.١٧٣	أرباح مرحلية
٨٤	٨٧	حقوق الأقلية
(٥٩ ١٧٦)	(٣٤ ٦٧٠)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٢٦٢.٧٢٤	٢٧٥٢.٧٥	إجمالي الشريحة الأولى بعد الاستبعادات (١)
		الشريحة الثانية بعد الاستبعادات
١٥٩١٤	١٩٢٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٩٤٣٧٠	١٠٦٢٩٥	ما يعتد به من المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى
١١٠.٢٨٤	١٠٨٢٢١	إجمالي الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (٢)
٢٧٣١.٠٠٨	٢٨٦٠.٢٩٦	إجمالي رأس المال (٢+١)
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان:
١٦٣٩٧٨٣٥	١٦٥٩٥٦٢٣	إجمالي مخاطر الائتمان
١٢٥٢٦٨٦	-	قيمة التجاوز لاكثر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
١٧٢٠.٣٢٧	١٧٢٠.٣٢٧	إجمالي مخاطر التشغيل
١٩٣٧٠.٨٤٨	١٨٣١٥٩٥٠	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
% ١٤,١٠	% ١٥,٦٢	معياري كفاية رأس المال (%)

* تم إعداد معيار كفاية رأس المال وفقا لبنود القوائم المالية المجمعة وتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ مع الأخذ في الاعتبار التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٩ نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية، مع إلزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة ٣% على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:

* كنسبة استرشادية إعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧

* كنسبة رقابية مُلزِمة إعتباراً من عام ٢٠١٨

وذلك تمهيداً للنظر في الاعتداد بها ضمن الدعامة الأولى من مقررات بازل (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري ومواكبته لأفضل الممارسات الرقابية الدولية في هذا الشأن.

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات) وأصول البنك (داخل وخارج المركز المالي) غير المرجحة بأوزان المخاطر.

مكونات النسبة

مكونات البسط:

يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المشار إليها بعاليه.

مكونات المقام:

يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج المركز المالي -وفقاً للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي:-

* تعرضات البنود داخل المركز المالي بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية.

* التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.

* التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.

* التعرضات خارج المركز المالي (المرجحة بمعاملات التحويل).

و يلخص الجدول التالي نسبة الرافعة المالي في ٣١ مارس ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

نسبة الرافعة المالية:

(بالألف جنيه)

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٢٧٥٢.٧٥	٢٦٢٠.٧٢٤	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٣.٥٣٩.٧٨٤	٢٨٣٢٠.٢٩٦	اجمالي التعرضات داخل المركز المالي وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١.١٣٢.٢٥٧	١.٠٩١.٥٨٧	اجمالي التعرضات خارج المركز المالي
٣١.٦٧٢.٠٤١	٢٩.٤١١.٨٨٣	اجمالي التعرضات داخل وخارج المركز المالي
% ٨,٦٩	% ٨,٩١	نسبة الرافعة المالية

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٨- أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي باستثناء أنه لم يتم تعديل أرقام المقارنة وتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المرحلة والاحتياطيات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وبناءً عليه، فإن المعلومات المقدمة لعام ٢٠١٨ لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وبالتالي فهي ليست مقارنة بالمعلومات المقدمة لعام ٢٠١٩ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وإن تأثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية في ١ يناير ٢٠١٩ والمركز المالي في ٣١ مارس ٢٠١٩ على النحو التالي:

الأثر اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

بيان	تكوين خسائر ائتمانية متوقعة	أرباح محتجزة	الاحتياطيات
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:			
صناديق استثمار البنك الأهلي الكويتي - مصر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	١٦٢٦٠٦٠٠	-
تقييم أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	(٨٢٦٠٤)	-
تقييم أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	(٤٩٦٦٤٢٨٩)
فروق ائتمانية متعلقة بالتزامات مزايا التقاعد من خلال الدخل الشامل	-	٢٥٤٨٠٧٥	(١٩٥٨٣٨٤٥)
إعادة تقييم أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	١٣٣٧٤٩١٥
التأثير على الاعتراف ECL بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:			
أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (لا يتم خصمها من القيمة الدفترية)	٤٤٧٠٤٥٢	-	-
أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المستهلكة (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	٥٢٣٥٦٣	-	(٥٢٣٥٦٣)
أرصدة لدى البنوك (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	٢١٦٥٣٩٠	-	(٢١٦٥٣٩٠)
قروض وتسهيلات البنوك (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	١٤٥٥٠٦٢	-	(١٤٥٥٠٦٢)
قروض وتسهيلات العملاء (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	٢٨٨١٢٩٣٥٥	-	(٢٨٨١٢٩٣٥٥)
التزامات عرضية (ضمن بند مخصصات أخرى)	(١٧٤٢٨٣٨٤)	-	١٧٤٢٨٣٨٤
أصول أخرى (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	١١٩٨٥١١	-	(١١٩٨٥١١)
إجمالي الأثر في تاريخ التطبيق الأولي	٢٨٠٥١٣٩٤٩	١٨٧٢٦٠٧١	(٣٣١٩١٦٧١٦)

٨- أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (تابع)

الأثر على المركز المالي في ١ يناير ٢٠١٩

التعليمات بعد التعديل وفقا للمعيار الدولي رقم ٩		التعليمات قبل التعديل			بيان
فئة القياس	القيمة الدفترية	إعادة القياس	إعادة التقييم	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	فئة القياس وفقا للتعليمات قبل التعديل
الأصول المالية					
					أرصدة لدى البنوك
التكلفة المستهلكة	٢ ٤٤٤ .٨٨٦ .٠٤	(٢ ١٦٥ ٣٩٠)	-	٢ ٤٤٦ ٢٥٣ ٩٩٤	قروض وارصدة مدينة
تم إعادة تبويبها	-	-	(٣ .٩٥ ١١٨ ٨٦٥)	٣ .٩٥ ١١٨ ٨٦٥	القيمة العادلة / التكلفة المستهلكة
التكلفة المستهلكة	٣ ٨٢ ٨٩٣ ٩٦٨	(١ ٤٥٥ .٦٢)	-	٣ ٨٤ ٣٤٩ .٣٠	قروض وارصدة مدينة
التكلفة المستهلكة	١٥ ٤٧٣ ٩٦٢ ١٥٩	(٢ ٨٨ ١٢٩ ٣٥٦)	-	١٥ ٧٦٢ .٩١ ٥١٥	قروض وارصدة مدينة
التكلفة المستهلكة	٥٥٣ ٩٠ .١٣٤٨	(١ ١٩٨ ٥١١)	-	٥٥٥ .٩٩ ٨٥٩	قروض وارصدة مدينة
استثمارات مالية					
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الخسائر	٦٠ .٠٠ ٢٦٧٥	١٦ ١٧٧ ٩٩٦	٤٣ ٨٢٤ ٦٧٩	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق / بالتكلفة المستهلكة
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٤٧٠ ٥٨٩٣ ٧٦٥	(٣٦ ٢٨٩ ٣٧٤)	٣ ٤٨٥ ١٠٠ ١١٦	١ ٢٥٧ .٨٣ .٢٣	متاحة للبيع
بالتكلفة المستهلكة	١٣٠ ٩ ١١٨ ٦٢٥	(٥٢٣ ٥٦٣)	(٤٣٣ ٨٠٠ ٩٣٠)	١ ٧٤٣ ٤٤٨ ١١٨	التكلفة المستهلكة
	٢٤ ٩٢٩ ٨٦١ ١٤٤	(٣١٣ ٥٨٣ ٢٦٠)	-	٢٥ ٢٤٣ ٤٤٤ ٤٠٤	مجموع الأصول المالية
الالتزامات المالية					
	٧٢ ١٧٤ .٤٥	(١٧ ٤٢٨ ٣٨٤)	-	٨٩ ٦٠ ٢ ٤٢٩	مخصصات أخرى
	٧٦٧ .٦ ١٣٤	١٧ .٣٥ ٧٧٠	-	٥٩ ٦٧٠ ٣٦٤	التزامات مزايا التقاعد
	١٤٨ ٨٨٠ ١٧٩	(٣٩٢ ٦١٤)	-	١٤٩ ٢٧٢ ٧٩٣	مجموع الالتزامات المالية
حقوق الملكية					
	(١٣ ٢٦٢ ٢٦٣)	(٣٣١ ٩١٦ ٧١٦)	-	٣ ١٨ ٦٥٤ ٤٥٣	إحتياطيات
	٩٠ ٥٧١٧ ٦٤٤	١٨ ٧٢٦ .٧١	-	٨٨ ٦ ٩٩١ ٥٧٣	أرباح محتجزة
	٨٩٢ ٤٥٥ ٣٨١	(٣١٣ ١٩٠ ٦٤٥)	-	١ ٢٠ ٥ ٦٤٦ .٢٦	إجمالي حقوق الملكية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٦٨.٨٣٦.٠٩	٤٢٢.٥٩٧.٦٧	نقدية
٢٢١.٤٣٤.٣٢٣	٢٦٢.٩٠٧.١٢٤	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٢٤٧٨.٥١٧.٩٣٢	٣.٤٣٥.٤١٩١	
٢٦٨.٨٣٦.٠٩	٤٢٢.٥٩٧.٦٧	نقدية
١٧٣.٦٧٢.٢٨٨	٢١٠.١٣١٩.١٢٤	أرصدة بدون عائد
٤٧٩.٧٦٢.٣٥	٥١٩.٥٨٨.٠٠٠	أرصدة ذات عائد ثابت
٢٤٧٨.٥١٧.٩٣٢	٣.٤٣٥.٤١٩١	
٢٤٧٨.٥١٧.٩٣٢	٣.٤٣٥.٤١٩١	أرصدة متداولة

١٠ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٢٢.٤٥٧.٨٤٤	٣٦٧.٤٩٦.٧٩٠	حسابات جارية
٢٢٢٣.٧٩٦.١٥٠	٢.٥٢٤.٨٨١.٢٨٨	ودائع
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٢.٣٧٨.٠٧٨	
-	(٢.٣٤٥.٤٣٨)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٠.٠٣٢.٦٤٠	
٢٥٢.٩٢٩.٤٠٨	٢٤.٢٦٩.٦٧٨	بنوك مركزية
٤٩٨.٨٧٣.٥٠	٨٧٩.٦٦٩.٨٧	بنوك محلية
١.٦٩٥.٢٣٧.٢٣٦	١.٩٨٩.٤١.٤١٣	بنوك خارجية
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٢.٣٧٨.٠٧٨	
-	(٢.٣٤٥.٤٣٨)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٠.٠٣٢.٦٤٠	
١.٦١٨.٦٩.٤٣٠	١.٨٦.٤٠.٩.٤٣٥	أرصدة بدون عائد
٦.٥٨٨.٤١٤	١.٨٣.٣٣٨.٩.٣	أرصدة ذات عائد متغير
٢.٢٢٣.٧٩٦.١٥٠	٢.٥٢٢.٦٢٩.٧٤٠	أرصدة ذات عائد ثابت
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٢.٣٧٨.٠٧٨	
-	(٢.٣٤٥.٤٣٨)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٠.٠٣٢.٦٤٠	
٢٤٤٦.٢٥٣.٩٩٤	٢.٨٩٠.٠٣٢.٦٤٠	أرصدة متداولة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١١ - قروض وتسهيلات البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٨٤ ٣٤٩ .٣	٤٠٨ ٤٧٠ .٤٧	قروض لأجل
-	(١ ٥٦٨ ١١٥)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٣٨٤ ٣٤٩ .٣</u>	<u>٤٠٦ ٩٠٢ ٣٥٥</u>	

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		أفراد
٤ ٥٧٣ ٦٨٩ ٩٧٩	٥ ٠٠٠ ٢٥٢ ٩٨٥	قروض شخصية
١٦٤ ٣٥٤ ٧٥٣	١٧١ ٩٣٣ ٨٥٢	بطاقات ائتمان
٣٢٣ ٢٧ ٦٦٣	٢٥ ٨٩٦ ٥٩١	حسابات جارية مدينة
٣ ٦١٤ ٣١٥	٣٥٠ ٥٧٧١	قروض عقارية
<u>٤ ٧٧٣ ٩٨٦ ٧١٠</u>	<u>٥ ٢٠١ ٥٨٩ ١٩٩</u>	اجمالي (١)
		مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٤ ٠٢٨ ٧٢٩ ٨٦١	٤ ٣١٤ ٢١١ ٣١٠	حسابات جارية مدينة
٤ ٨٣٥ ٤٣١ ٧٧٥	٥ ١٥٠ ٦٣٦ ٧٦٠	قروض مباشرة
٢ ٣١٨ ٧٥٧ ٨٠٢	٢ ٢٣٣ ٥٥٠ ٧٥٦	قروض مشتركة
٥ ١١٨ ٩٦٤	٣٥ ٢٧٤ ٥٢٣	قروض أخرى
<u>١١ ١٨٨ ٠٣٨ ٤٠٢</u>	<u>١١ ٧٣٣ ٦٧٣ ٣٤٩</u>	اجمالي (٢)
١٥ ٩٦٢ ٠٢٥ ١١٢	١٦ ٩٣٥ ٢٦٢ ٥٤٨	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (١) + (٢)
(١٩٩ ٩٣٣ ٥٩٧)	(٤٩٨ ٠٢٤ ٨٨٩)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٥ ٧٦٢ ٠٩١ ٥١٥</u>	<u>١٦ ٤٣٧ ٢٣٧ ٦٥٩</u>	
٩ ٨٥٤ ٦٨٦ ٢١٢	١٠ ٤١٣ ٢١٥ ٦٢٧	أرصدة متداولة
٦ ١٠٧ ٣٣٨ ٩٠٠	٦ ٥٢٢ ٠٤٦ ٩٢١	أرصدة غير متداولة
<u>١٥ ٩٦٢ ٠٢٥ ١١٢</u>	<u>١٦ ٩٣٥ ٢٦٢ ٥٤٨</u>	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء (تابع)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٩
(أفراد)

الاجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٤٤ ٢٤٩ ٢٠٧	٤٢ ٩٤٢ ٣١٥	١ ٣٠ ٦ ٨٩٢	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة كما
٥١ ٢٠٧ ١٩٤	٤٥ . ٢٢ ٨٦٨	٦ ١٨٤ ٣٢٦	أثر تطبيق معيار ٩ IFRS
٩٥ ٤٥٦ ٤٠١	٨٧ ٩٦٥ ١٨٣	٧ ٤٩١ ٢١٨	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة بعد
٢٩ ١٠٢ ٥٣٧	٢٧ ٤٥٥ ٥١٥	١ ٦٤٧ . ٢٢	عبء الاضمحلال
٣ ٥٢٦ ٧٩٩	٢ ٨١٤ ٩٧١	٧١١ ٨٢٨	متحصلات من قروض سبق اعدامها
(١٨ ١١٨ ٥٤٦)	(١٦ ٨٧٢ ٦٠٢)	(١ ٢٤٥ ٩٤٤)	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
١٠٩ ٩٦٧ ١٩١	١٠١ ٣٦٣ . ٦٧	٨ ٦٠٤ ١٢٤	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر الفترة

٣١ مارس ٢٠١٩
(مؤسسات)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	
١٥٥ ٦٨٤ ٣٩١	٩ ٢١٠ . ٢٠	١٤٦ ٤٧٤ ٣٧١	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة كما
٢٣٦ ٩٢٢ ١٦١	١٠٣ ٣٤٥ ٣١٧	١٣٣ ٥٧٦ ٨٤٤	أثر تطبيق معيار ٩ IFRS
٣٩٢ ٦٠٦ ٥٥٢	١١٢ ٥٥٥ ٣٣٧	٢٨٠ . ٥١ ٢١٥	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة بعد
(٤٨ ٢٩٠ . ٤٢٦)	(١٦٥٠٨ ١١١)	(٣١ ٧٨٢ ٣١٥)	عبء الاضمحلال
٤٥ ٨٥٠ . ٩٩٠	-	٤٥ ٨٥٠ . ٩٩٠	متحصلات من قروض سبق اعدامها
(٤٩٢ ٢١٤)	(٢٠٠٦ . ٦٤)	١ ٥١٣ ٨٥٠	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
(١ ٦١٧ ٢٠٤)	-	(١ ٦١٧ ٢٠٤)	فروق تقييم عملات أجنبية
٣٨٨ . ٥٧ ٦٩٨	٩٤ . ٤١ ١٦٢	٢٩٤ . ١٦ ٥٣٦	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر الفترة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(أفراد)

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٢ ٥٣٤ ٣١٥	-	٠٩٥ ٥٨٠ ٢١	٢٢٠ ٩٥٤	رصيد مخصص الاضمحلال في أول السنة
٦٢ ٥٤٠ ٦٧٠	-	٦٠ ٤٨٧ ٨٥٨	٢ . ٥٢ ٨١٢	(رد) عبء الاضمحلال
١٦ ١٥٥ ١٨٧	-	١٣ ٩٢٠ ٣٩٥	٢ ٢٣٤ ٧٩٢	متحصلات من قروض سبق اعدامها
(٥٦ ٩٨٠ . ٩٦٦)	-	(٥٣ . ٤٦ . ٣٤)	(٣ ٩٣٤ ٩٣٢)	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
٤٤ ٢٤٩ ٢٠٦	-	٤٢ ٩٤٢ ٣١٤	١ ٣٠ ٦ ٨٩٢	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(مؤسسات)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	
١٨٥ ١٤٤ ٨٨٠	٩ ٧٤٧ ٥٩٤	١٧٥ ٣٩٧ ٢٨٦	رصيد مخصص الاضمحلال في أول السنة
(٩ ٥٧٨ ٣٦٨)	(٥٥٨ ٣٦٤)	(٩ . ٢٠ . ٠٠٤)	رد الاضمحلال
٦٥ ٨٥٩ . ٢٥	-	٦٥ ٨٥٩ . ٢٥	متحصلات من قروض سبق أعدامها
(٨٥ ٨٤٥ ٩٨٥)	-	(٨٥ ٨٤٥ ٩٨٥)	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
١٠٤ ٨٣٩	٢٠ ٧٩٠	٨٤ . ٤٩	فروق تقييم عملات أجنبية
١٥٥ ٦٨٤ ٣٩١	٩ ٢١٠ . ٠٢٠	١٤٦ ٤٧٤ ٣٧١	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر السنة

٣١ مارس ٢٠١٨

(أفراد)

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٢ ٥٣٤ ٣١٥	-	٠٩٥ ٥٨٠ ٢١	٢٢٠ ٩٥٤	رصيد مخصص الاضمحلال في أول السنة
٣ ٨٤٨ ٢٠٠	-	٣ ٨١٦ ٨٥١	٣١ ٣٤٩	(رد) عبء الاضمحلال
٤ ٨٦٢ ٣٠٠	-	٤٠ ١٨ ٦١٢	٨٤٣ ٦٨٨	متحصلات من قروض سبق أعدامها
(٦٠ ٣٤ ٥٩٤)	-	(٥ ٤٣٦ ١٤٨)	(٥٩٨ ٤٤٦)	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
٢٥ ٢١٠ ٢٢١	-	٢٣ ٩٧٩ ٤١٠	١ ٢٣٠ ٨١١	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر السنة

٣١ مارس ٢٠١٨

(مؤسسات)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	
١٨٥ ١٤٤ ٨٨٠	٩ ٧٤٧ ٥٩٤	١٧٥ ٣٩٧ ٢٨٦	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة
(١١ ٨٨٨ ٥٥٦)	٧٥ ٦٠٧	(١١ ٩٦٤ ١٦٣)	(رد) الاضمحلال
٢٩ ٩٨٩ ٧١٠	-	٢٩ ٩٨٩ ٧١٠	متحصلات من قروض سبق أعدامها
-	-	-	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
(٥٢١ ٤٩٣)	(١٣٠ ١٦)	(٥٠٨ ٤٧٧)	فروق تقييم عملات أجنبية
٢٠ ٢٧٢٤ ٥٤١	٩ ٨١٠ ١٨٥	١٩٢ ٩١٤ ٣٥٦	رصيد مخصص الاضمحلال في آخر الفترة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٣ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩
٢٨٨٢٤٦٧٩	٣٧٨٤٨٥٤
١٥٠٠٠٠٠٠	٣٢٦٨٩١٠٠
٤٣٨٢٤٦٧٩	٣٦٤٧٣٩٥٤

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات دين

٢٨٨٢٤٦٧٩	٣٧٨٤٨٥٤	أذون خزانة
١٥٠٠٠٠٠٠	٣٢٦٨٩١٠٠	وثائق صناديق الاستثمار
٤٣٨٢٤٦٧٩	٣٦٤٧٣٩٥٤	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات دين:

١٥٧١٦٠٦٥٢٨	١٧٠٤٥٠٨٠٤٢
٣٠٦٦٢٩٤١٨٦	٢٦٩٢١٦٨٥٥٧
٨٢٣١٠٦٤٠	١٤٢٤٨٩١٩٣
٢١٩٧١٧٨٥	٣٥٣٤٦٧٠٠
٤٧٤٢١٨٣١٣٩	٤٥٧٤٥١٢٤٩٢

سندات

أذون خزانة

أدوات حقوق الملكية:

مدرجة في السوق

غير مدرجة في السوق

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين

١٣٠٩٦٤٢١٨٨	١٤٦٤٣٣٠٦٥٥
-	(٢٩٠٧٩٥٣)
١٣٠٩٦٤٢١٨٨	١٤٦١٤٢٢٧٠٢

سندات

يخصم: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٥٩٧٦٣٦٧٥٨١	٥٨٦٤٧٩٢١٠٨
٥٩٧٦٣٦٧٥٨١	٥٨٦٤٧٩٢١٠٨

أدوات دين ذات عائد ثابت

وتتمثل أرباح استثمارات مالية فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩
١٨٢٣٢٤٩	٢١٢٢١٧٣
١٨٢٣٢٤٩	٢١٢٢١٧٣

أرباح بيع أدوات دين من خلال الدخل الشامل

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٣ - استثمارات مالية (تابع)

و تتمثل حركة الاستثمارات المالية خلال الفترة فيما يلي:

الاحتمالي	بالتكلفة المستهلكة	من خلال قائمة الدخل الشامل	من خلال الأرباح والخسائر	
٦.٩٥٦٥.٠٠٦	١٣.٩٦٤٢١٨٨	٤٧٤٢١٨٣١٣٩	٤٣٨٢٤٦٧٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما تم اصداره
(٢.٦٣٤٩٤١)	(٥٢٣٥٦٣)	(٣٦٢٨٩٣٧٤)	١٦١٧٧٩٩٦	أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٦.٧٥.١٥.٦٥	١٣.٩١١٨٦٢٥	٤٧.٥٨٩٣٧٦٥	٦٠.٠٠٢٦٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعد التعديل
١٦.٩٢٤.٧١٣٨	٢١٥٦٩٦٦٣٢	٢٧٦٤٦.١٨.١	١٣١١٢١.٨٧.٥	إضافات
(١٦٢١٣٦١٨٩.٧)	(٦.)	(٣.١٦٤٦٢٤١٨)	(١٣١٣٧١٥٦٤٨٩)	استبعادات (بيع / استرداد)
٦.٦٢٧١٤	٣.٩١٦٤	٥٧٥٣٥٥.	-	استهلاك علاوة / خصم الاصدار
١٥٣.٩٦١٩١	-	١٥١٥٧٧١٢٨	١٥١٩.٦٣	خسائر التغير في القيمة العادلة
(٣٨١٦٨٦٦٤)	(١٣١٧٣٣٠)	(٣٦٨٥١٣٣٤)	-	فروق إعادة تقييم العملات
(٢٣٨٤٣٨٩)	(٢٣٨٤٣٨٩)	-	-	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٦.٧٢٤.٩١٤٨	١٤٦١٤٢٢٧.٢	٤٥٧٤٥١٢٤٩٢	٣٦٤٧٣٩٥٤	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة

الإستثمارات المالية في شركات تابعة وشقيقة غير مقيدة بسوق الأوراق المالية.

٣١ مارس ٢٠١٩

القيمة	نسبة المساهمة	أصول الشركة	التزامات الشركة	ايرادات الشركة	ارباح الشركة
٧٩٩٤٤٠٠٠	% ٩٩,٩٣	٢٦٥٣٢٣٨٣٥	١٤٥٤٥٧٩٤٤	١٢٩١٧٨٦٧	٥٢٩٤٣٢٠
٩٩٩٦٠٠٠	% ٩٩,٩٦	١٣٥١٣١٠٨	١٣٤٢٢٥٩٢	١٢٩٦٤٥	٧٣١٨٥
-	% ٢٢,٠٠	٧٨٤٩٣٨٢٧	٣٦٥٤٨٩٦٣	٣١٨١٥٥٣	١٣٠٨٣٩٨
٨٩٩٤٠٠٠٠		٣٥٧٣٣٠٧٧٠	١٩٥٤٢٩٤٩٩	١٦٢٢٩٠٦٥	٦٦٧٥٩٠٣

أ - مساهمات في رؤوس أموال شركات تابعة

شركة الأهلي الكويتي – مصر للتأجير التمويلي

شركة الأهلي الكويتي – مصر للاستثمار

ب - مساهمات في رؤوس أموال شركات شقيقة

شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

القيمة	نسبة المساهمة	أصول الشركة	التزامات الشركة	ايرادات الشركة	ارباح الشركة
٧٩٩٤٤٠٠٠	% ٩٩,٩٣	٢٧٩٤٥٦٦٧٠	١٧٧٧٨٦٨١٠	١٢١١٦٧٦٩٥	٩٩٦٨١١١
٩٩٩٦٠٠٠	% ٩٩,٩٦	١٣١١٢٤٨٠	٢٥١٤١١	١٢٢٥٣٩٢	٧١٧٥٧٥
-	% ٢٢,٠٠	٧٨٤٩٣٨٢٧	٣٦٥٤٨٩٦٣	٣١٨١٥٥٣	١٣٠٨٣٩٨
٨٩٩٤٠٠٠٠		٣٧١٠٦٢٩٧٧	٢١٤٥٨٧١٨٤	١٢٥٥٧٤٦٤٠	١١٩٩٤٠٨٤

أ - مساهمات في رؤوس أموال شركات تابعة

شركة الأهلي الكويتي – مصر للتأجير التمويلي

شركة الأهلي الكويتي – مصر للاستثمار

ب - مساهمات في رؤوس أموال شركات شقيقة

شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٥ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٧٦٢٩١٠٨	٧٤٢١١٥٥	صافي القيمة الدفترية في أول الفترة / السنة
١٥٣٣٥.٣٩	-	الإضافات
(١٥٥٤٢٩٩٢)	(٤٧٣.٨٤٦)	الاستهلاك
٧٤٢١١٥٥	٢٦٩.٣٠٩	صافي القيمة الدفترية في آخر الفترة / السنة

١٦ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٦.٢٣١٥١٧	٢٦٤.٣٠٨١٨	إيرادات مستحقة
٥١٣٥٢٤٣٣	٥٤.٣٦٤١٨	مصروفات مقدمة
٦٩٧٢٥١٩٢	٧٩٢٩١٩٦٨	مشروعات تحت التنفيذ
٦٦.٠٧٤٥١	٨٣٧.٣٣٣٦	أصول آلت ملكيتها للبنك
٤٣٢٥٦٦٢	٦١٩٤٣.٦	تأمينات وعهد
٤٤٦٢٢٩٧٧	٥٥٩٦.٩٢٧	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٥٨٨٣٤٦٢٧	٧.٠٣٣.٦٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(١٢٢٤١٨٨)	يخصم: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٥٥٥.٩٩٨٥٩	٦١٢.٢٦٦٤٥	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧ - أصول ثابتة

الاجمالي	أخرى	وسائل نقل	نظم آلية وحاسبات	آلات ومعدات	تحسينات على أصول	أراضى ومباني	
							الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٨
٧٤٢٣٤٠.٦٤	٣٥٩٥١.٦٩	١١٩٦٧١٧٦	٢٣٧٨٧.٢٥٦	٤٥٥٤٩٧٥٣	١٠١٦٢٢٨٣٨	٣٠٩٣٧٨٩٧٢	التكلفة
(٥٠١٠٦٧٨٤٦)	(٣٠٦١٨.٨٥)	(٧٤٣٦٨٢٥)	(١٦٣٣٢٨٣١٨)	(٣٦٠٩٦٤٨٣)	(٨٢٧٦٩٤٥٧)	(١٨.٨١٨٦٧٨)	مجمع الاهلاك
٢٤١٢٧٢٢١٨	٥٣٣٢٩٨٤	٤٥٣.٣٥١	٧٤٥٤١٩٣٨	٩٤٥٣٢٧٠	١٨٨٥٣٣٨١	١٢٨٥٦٠٢٩٤	صافي القيمة الدفترية في ٠١ يناير ٢٠١٨
١٨٣٥٩٢٥٩٥	٤٦٤٢٣١٩	١١٣٩٣٦٥٥	٣٤٣١٩١٧٥	٩٢٩٦٣٣٠	٣.٩٩١١١٦	٩٢٩٥٠...	إضافات
(٥٠٧٥٤٣٥)	-	-	(٢٧٢٦٤٨٠)	-	(٢٣٤٨٩٥٥)	-	استيعادات
(٦١.٤٢٣٨٥)	(٢١٤٥٧١٨)	(٢٦٦.٠٥٨)	(٣٣٧٧١٢٤٦)	(٤٤٤٢٣٦٠)	(٨٨٢٥٢٢٥)	(٩١٩٧٧٧٨)	تكلفة اهلاك
٥٠٧٣٩٩١	-	-	٢٧٢٥.٣٦	-	٢٣٤٨٩٥٥	-	اهلاك الاستيعادات
٣٦٣٨٢.٩٨٤	٧٨٢٩٥٨٥	١٣٢٦٣٩٤٨	٧٥.٨٨٤٢٣	١٤٣.٧٢٤٠	٤١.١٩٢٧٢	٢١٢٣١٢٥١٦	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
							الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
٩٢.٨٥٧٢٢٤	٤.٥٩٣٣٨٨	٢٣٣٦.٨٣١	٢٦٩٤٦٢٩٥١	٥٤٨٤٦.٨٣	١٣.٢٦٤٩٩٩	٤.٢٣٢٨٩٧٢	التكلفة
(٥٥٧.٣٦٢٤٠)	(٣٢٧٦٣٨.٣)	(١٠.٩٦٨٨٣)	(١٩٤٣٧٤٥٢٨)	(٤.٥٣٨٨٤٣)	(٨٩٢٤٥٧٢٧)	(١٩٠.١٦٤٥٦)	مجمع الاهلاك
٣٦٣٨٢.٩٨٤	٧٨٢٩٥٨٥	١٣٢٦٣٩٤٨	٧٥.٨٨٤٢٣	١٤٣.٧٢٤٠	٤١.١٩٢٧٢	٢١٢٣١٢٥١٦	صافي القيمة الدفترية في ٠١ يناير ٢٠١٩
١٥٧٦٤١٢٧	١٩٥٥٢٣٢	-	١٢٤.٣٥٥	٤٢٦٥٧٥٨	٨٣.٢٧٨٢	-	إضافات
(١٨٢١٩٢٨٨)	(٦٧٦٨٣٣)	(٨٥٢٤٨٦)	(٩٢٤١٢٩٠)	(١٤١.٤٧١)	(٣٢٧٧٣٦٣)	(٢٧٦.٨٤٥)	تكلفة الاهلاك
٣٦١٣٦٥٨٢٣	٩١.٧٩٨٤	١٢٤١١٤٦٢	٦٧.٨٧٤٨٨	١٧١٦٢٥٢٧	٤٦.٤٤٦٩١	٢٠٩٥٥١٦٧١	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠١٩
							الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩
٩٣٦٦٢١٣٥١	٤٢٥٤٨٦٢٠	٢٣٣٦.٨٣١	٢٧.٧٠٣٣.٦	٥٩١١١٨٤١	١٣٨٥٦٧٧٨١	٤.٢٣٢٨٩٧٢	التكلفة
(٥٧٥٢٥٥٥٢٨)	(٣٣٤٤.٦٣٦)	(١.٩٤٩٣٦٩)	(٢.٣٦١٥٨١٨)	(٤١٩٤٩٣١٤)	(٩٢٥٢٣.٩٠)	(١٩٢٧٧٧٣.١)	مجمع الاهلاك
٣٦١٣٦٥٨٢٣	٩١.٧٩٨٤	١٢٤١١٤٦٢	٦٧.٨٧٤٨٨	١٧١٦٢٥٢٧	٤٦.٤٤٦٩١	٢٠٩٥٥١٦٧١	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٨ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٤.٦٣٢٦٤	٤١٦٦١٣٨٤	حسابات جارية
٥٩٣٨٠٠١٨٣	٣٥٨٥٢١٨٧٢	ودائع
٦٢٧٨٦٣٤٤٧	٤٠٠١٨٣٢٥٦	
١٠٥٢٧٧٠٠٩	١١١٥٧١٣	بنوك محلية
٥٢٢٥٨٦٤٣٨	٣٩٩٠٦٧٥٤٣	بنوك خارجية
٦٢٧٨٦٣٤٤٧	٤٠٠١٨٣٢٥٦	
٢٨٧٢٠٦٦٤	٣٤٣٠٣٤٣٩	أرصدة بدون عائد
٥٩٩١٤٢٧٨٣	٣٦٥٨٧٩٨١٧	أرصدة ذات عائد
٦٢٧٨٦٣٤٤٧	٤٠٠١٨٣٢٥٦	
٦٢٧٨٦٣٤٤٧	٤٠٠١٨٣٢٥٦	أرصدة متداولة

١٩ - ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٨٤٥٥٤٣٤٦١٤	٩٥٧٣٧٣٩٠٧١	ودائع تحت الطلب وحسابات جارية
٩٦٣١٥٤٤٤٦٦	١٠٤٥٢٩٢٣٠٢١	ودائع لأجل وبإخطار
٣٤٣٨٠٢٤٨٣٤	٣٥٢٨٣١٦٠٥٣	شهادات ادخار وإيداع
٢٠٠١٤٩٩١٤٤	٢٠٣١١٨٥٧٢٢	ودائع توفير
٥١٤٧٠٢٢٩٣	٣٦٧٩٦٤٤٦٢	ودائع أخرى
٢٤٠٤١٢٠٥٣٥١	٢٥٩٥٤١٢٨٣٢٩	
١٤٨٨٨٦٠٩٣٢١	١٦١٤٠٢٩٩٠٥٥	ودائع مؤسسات
٩١٥٢٥٩٦٠٣٠	٩٨١٣٨٢٩٢٧٤	ودائع أفراد
٢٤٠٤١٢٠٥٣٥١	٢٥٩٥٤١٢٨٣٢٩	
٢٢٣٠٧٥٦٦٤٢	٢٠٢٦١٢٥٥١٤	أرصدة بدون عائد
٨٧٤٠٨٧٩٤٠٩	٩٨٨٦٠٢٠١٨٤	أرصدة ذات عائد متغير
١٣٠٦٩٥٦٩٣٠٠	١٤٠٤١٩٨٢٦٣١	أرصدة ذات عائد ثابت
٢٤٠٤١٢٠٥٣٥١	٢٥٩٥٤١٢٨٣٢٩	
٢١٤٥٧٦٠٠٨٧٩	٢٣١٧٧٢٨٠٧٨٣	أرصدة متداولة
٢٥٨٣٦٠٤٤٧٢	٢٧٧٦٨٤٧٥٤٦	أرصدة غير متداولة
٢٤٠٤١٢٠٥٣٥١	٢٥٩٥٤١٢٨٣٢٩	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٢١ ٣٣٢ ٦٠٤	١١٣ ٨٢٢ ٢٥٠	عوائد مستحقة
١٢٠ ٢٢٧ ١٧٤	١٢٦ ٤٩١ ٦٢٣	مصروفات مستحقة
٦٣ ٣٣٨ ٩٣٧	٥٥ ٣٢٠ ٧٠١	ضرائب مستحقة على أذون الخزانة والسندات
١ ٤٢٣ ١٧٩	١ ٤٢٣ ١٧٩	دائنو توزيعات
١٩ ٤٥٣ ٠١٦	٢١٣ ٠٦٨ ٧١	إيرادات مقدمة
٢٢٤ ٧١٦ ٩٦٦	٣٥٣ ٠٧١ ٠٢١	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٥٥٠ ٤٩١ ٨٧٦	٦٧١ ٤٣٥ ٦٤٥	

٢١ - مخصصات أخرى

تتمثل المخصصات الأخرى فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٧٠ ٢٣٤ ٦٧١	٧٠ ٢٣٤ ٦٧١	٨٩ ٦٠ ٢٤٢٩	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة كما سبق إصداره
-	-	(١٧ ٤٢٨ ٣٨٤)	أثر تطبيق معيار IFRS٩
٧٠ ٢٣٤ ٦٧١	٧٠ ٢٣٤ ٦٧١	٧٢ ١٧٤ ٠٤٥	رصيد مخصص الاضمحلال في أول الفترة بعد التعديل
١٠ ٢٥٥ ٤٨٢	٢٨ ٥٠٥ ٥٦٩	(١ ١٩٢ ٠٥٤)	المحمل على قائمة الدخل
(٣٧ ٧٣٠)	٣٦ ٦٧٦	(٤٢٢ ٥٦٤)	فروق تقييم عملات أجنبية
(٤ ١١٤ ١٩٢)	(٩ ١٧٤ ٤٨٧)	-	المستخدم من المخصص خلال الفترة / السنة
٧٦ ٣٣٨ ٢٣١	٨٩ ٦٠ ٢٤٢٩	٧٠ ٥٥٩ ٤٢٧	رصيد المخصص في اخر الفترة / السنة

بلغ مخصص الالتزامات العرضية في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٨٩ ٥٠٩ ٤٣٩ جنيه مصري مقابل مبلغ ٤٥ ٠٦٦ ١٢٤ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و مبلغ ٥٥ ٣٠٣ ٠٧٤ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٨

٢٢ - ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي البالغ ٢٢,٥%.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٧ ١٤٩ ٣١٤	٧ ١٤٩ ٣١٤	الأصول الثابتة
١ ٥١٦ ٧٠٧	١ ٥١٦ ٧٠٧	المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة)
٨ ٦٦٦ ٠٢١	٨ ٦٦٦ ٠٢١	الإجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٣ - التزامات مزاي التقاعد

يقوم البنك بتطبيق نظام لمواجهة التزامات مزاي التقاعد، وهو يتضمن المعينين قبل ١ يناير ٢٠٠٦، وقد قام البنك في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ بإعداد دراسة إكتوارية بمعرفة خبير مستقل لحساب التزامات نظام مزاي التقاعد والتي تعتمد في افتراضاتها المالية على توقعات السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية وتتضمن الدراسات المبالغ المتوقعة للسنة اللاحقة لتاريخ اعداد الدراسة الاكتوارية وتوضح التزامات مزاي التقاعد على النحو التالي:

التزامات مدرجة بالمركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٥٩ ٦٧. ٣٦٤	٧٩ ٣١. ٩١٣	مزاي المعاشات
٥٩ ٦٧. ٣٦٤	٧٩ ٣١. ٩١٣	الإجمالي

المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
(٢ ٢٩٤ ٦٥٤)	(٢ ٦٠٤ ٧٧٩)	مزاي المعاشات
(١٧ ٤٣٦)	-	المزاي العلاجية بعد التقاعد
(٢ ٣١٢.٩٠)	(٢ ٦٠٤ ٧٧٩)	الإجمالي

(أ) مزاي المعاشات:

تم تحديد المبالغ المعترف بها في المركز المالي كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٢٤ ٣٦. ٩٢٨	١٢٩ ٦٢. ٥٢٢	القيمة الحالية للالتزامات
(٤١ ٥٩٦ ٩٤١)	(٤٤ ٣٢. ١٩٥)	القيمة العادلة للأصول
(٢٣.٩٣٦٢٣)	(٥ ٩٨٩ ٤١٤)	صافي خسائر إكتوارية لم يتم الاعتراف بها
٥٩ ٦٧. ٣٦٤	٧٩ ٣١. ٩١٣	الإجمالي

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة / السنة المالية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٢٠. ٦٠٨٧٩٧	١٢٤ ٣٦. ٩٢٨	الرصيد في اول الفترة / السنة
٣ ٢٧٦ ١٢١	٧٩٨ ٢٣٣	تكلفة الخدمة
١٦ ٩٨. ٦٤٦	٤٨٤٥ ٥٨٥	تكلفة العائد
٨٥١ ٢٧٤	٨٣٥ ٩٧١	حصة العاملين
٩ ٥٨٧٧٩٥	٢٣٠. ٤٦٨	مزاي مدفوعة
(٢٦ ٩٤٣٧.٥)	(٣ ٥٢٠. ٦٦٤)	خسائر إكتوارية
١٢٤ ٣٦. ٩٢٨	١٢٩ ٦٢. ٥٢١	الرصيد في اخر الفترة / السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٣ - التزامات مزاي التواعد (تابع)

تتمثل الحركة على الأصول خلال الفترة / السنة المالية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٤٣٧٧٦٦٤٧	٤١٥٩٦٩٤١	الرصيد في أول الفترة / السنة
٧٦٣٥٩٨٧	١٥١١٥٣٥	العائد المتوقع
٦٦٨٨٩٤٣	١٥٩٥٩٤٤	حصة البنك
٨٥١٢٧٤	٨٣٥٩٧١	حصة العاملين
٩٥٨٧٧٩٥	٢٣٠٠٤٦٨	مزاي مدفوعة
(٢٦٩٤٣٧.٥)	(٣٥٢.٦٦٤)	خسائر إكتوارية
٤١٥٩٦٩٤١	٤٤٣٢.١٩٥	الرصيد في آخر الفترة / السنة

وتتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
(٨١٩.٣٠)	(٧٩٨٢٣٣)	تكلفة الخدمة
(٤٢٤٥١٦٢)	(٤٨٤٥٥٨٥)	تكلفة العائد
١٢٨.٥٣٦	١٥١١٥٣٥	العائد المتوقع
١٦٩٥٤١٤	١٥٩٥٩٤٤	حصة البنك
(٢.٦٤١٢)	(٦٨٤٤٠)	استهلاك خسائر إكتوارية
(٢٢٩٤٦٥٤)	(٢٦.٤٧٧٩)	الاجمالي (مدرج ضمن تكلفة العاملين إيضاح ٢٩)

وتتمثل الفروض الإكتوارية الرئسية المستخدمة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
% ١٥,٥٠	% ١٥,٥٠	معدل الخصم
% ١٥,٥٠	% ١٥,٥٠	معدل العائد المتوقع على الأصول
% ١٣,٥٠	% ١٣,٥٠	معدل الزيادة المتوقعة في مزاي المعاشات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٤ - حقوق الملكية

٢٤ - رأس المال

أسمم عادية جنيه	عدد الأسهم (بالمليون)	
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٩
١٠٤	١٠٣,٨	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩
أسمم عادية جنيه	عدد الأسهم (بالمليون)	
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٨
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

أ - رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٩ .

ب - رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ١٦١٧ مليون جنيه مصري موزع على عدد ٨٣١ ١٠٣٧٩٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٥,٥٨٢٦ جنيه مصري.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٤ - حقوق الملكية (تابع)

ج - زيادة رأس المال

بناء على موافقة مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٠ الصادرة بناء على التفويض الصادر من الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٥، فقد تمت الدعوة لقدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال المصدر ليصبح ١ ٢٣٨ ٤٢٤ ٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٢٣٨ ٤٢٤ ٠٠٠ جنيه مصري لعدد ٦٥٦ ٣٠٠ ١٥٣٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٥,٥٨٢٦ جنيه مصري للسهم الواحد بدون مصاريف أو علاوة إصدار، و تم الحصول على موافقات كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية على هذه الزيادة خلال شهر نوفمبر ٢٠١١ و تم تسجيل الزيادة بالسجل التجاري و تعديل المواد (٦) (٧) من النظام الاساسى و الخاص بهيكل راس المال في نهاية عام ٢٠١١ و بالتبعية تم تعليية الزيادة على راس المال المصدر و المدفوع و قد قام مجلس ادارة البنك بتاريخ ١ مارس ٢٠١٢ بالموافقة على زيادة راس المال المصدر، وبتاريخ ١٨ ابريل ٢٠١٢ تمت دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة راس المال و قد تم الاكتتاب بمبلغ ٢٠٠ ٤٠٤ ٠٣٥ جنيه مصرى و في ١٠ يونيو ٢٠١٢ تم اغلاق باب الاكتتاب و قد تم التأشير على زيادة راس المال في سجل البنوك في ٢٦ مايو ٢٠١٣ و السجل التجارى في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣، وبتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٤ تمت دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة راس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى، و في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تم غلق باب الاكتتاب حيث تم الاكتتاب بمبلغ ١٧٨ ٥٠٢ ٩٦٨ جنيه مصرى و تم تسجيل الزيادة بالسجل التجارى في ٢ يونيو ٢٠١٥ و تعديل المواد (٦) (٧) من النظام الاساسى و الخاص بهيكل رأس المال و بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٥ أعلن بنك بيروتس - مصر إبرام إتفاق نهائى مع البنك الاهلى الكويتى للإستحواذ على نسبة ملكيته بالكامل و تم الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٥ و بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٥ و تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار و تم نقل ملكية الأسهم في البورصة بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ و تم تعديل السجل التجارى للبنك بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بتغيير اسم البنك ليصبح البنك الاهلى الكويتى - مصر.

٢٤ - الاحتياطات

أ - الاحتياطي القانوني

وفقا للنظام الاساسى للبنك يقتطع ٥% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ١٠٠% من رأس مال البنك المدفوع، و متى مس الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع، ويجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة تقرير نسبة معينة من الأرباح لتكوين الاحتياطي الاختياري.

ب - الاحتياطي العام

وفقا لمتطلبات وتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تكوين الاحتياطي العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة.

ج - الاحتياطي الرأسمالى

وفقا لمتطلبات وتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تكوين الاحتياطي الرأسمالى بالإرباح الرأسمالية المحققة من بيع الاصول الثابتة قبل توزيع الأرباح.

د - الاحتياطي الخاص

وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس ادارته بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٨ تم الإثبات الاولى في بداية السنة الاولى لتطبيق التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية بالاحتياطي الخاص، والذي لا يمكن إستخدامة إلا بموافقة البنك المركزي المصرى ويتضمن الاحتياطي الخاص ما يلي:

* مبلغ ٢٨٠ ٩٦٨ ٤ جنيه مصرى أثر التغيرات التي طرأت على السياسة المحاسبية لفروق تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

* مبلغ ٣١ ٠٨٣ ٦٠٧ جنيه مصرى أثر التغيرات التي طرأت على السياسة المحاسبية بفرق المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية للمجموعات المكون لها عن مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية. و وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصرى الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير

٢٠١٩ تم إستخدام هذا المبلغ في اليوم الأول لتطبيق معيار IFRS ٩.

٢٤ - حقوق الملكية (تابع)

هـ - احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية

قبل ١ يناير ٢٠١٩

يمثل إثبات أثر القيمة العادلة للأدوات المالية المبوبة تحت بند إستثمارات مالية متاحة للبيع بعد خصم الضرائب ولا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر على قائمة الدخل إلا في حالة بيع الأداة المالية أو إضمحلالها.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يمثل إثبات أثر القيمة العادلة للأدوات المالية المبوبة تحت بند إستثمارات مالية من خلا الدخل الشامل بعد خصم الضرائب ولا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر على قائمة الدخل إلا في حالة بيع أدوات الدين و أدوات حقوق الملكية يتم إثباتها مباشرة في الأرباح المحتجزة.

و - احتياطي مخاطر بنكية عام

قبل ١ يناير ٢٠١٩

يمثل الفرق بين مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوباً على أساس أسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وقيمة مخصص خسائر اضمحلال القروض المحمل بالقوائم المالية وذلك بعد الاثبات الأولى في بداية السنة الأولى لتطبيق التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية.

يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% سنوياً بقيمة الاصول التي الت ملكيتها للبنك والتي لن يتم التصرف فيها خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لاحكام القانون.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يمثل الفرق بين مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوباً على أساس أسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري طبقاً لمعيار ٩ IFRS، وقيمة مخصص خسائر ائتمانية متوقعة المحمل بالقوائم المالية وذلك بعد الاثبات الأولى في بداية السنة الأولى لتطبيق التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية.

يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% سنوياً بقيمة الاصول التي الت ملكيتها للبنك والتي لن يتم التصرف فيها خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لاحكام القانون.

ي - احتياطي مخاطر معيار ٩ IFRS

وفقاً لقرار البنك المركزي المصري المعتمد من مجلس ادارته بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٨ فقد قام البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بتكوين احتياطي مخاطر معيار (٩ IFRS) وهو يمثل نسبة ١% من اجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ويتم إدراجه ضمن بند رأس المال الاساسى بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزي المصري. و وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ تم استخدام هذا المبلغ في اليوم الأول لتطبيق معيار ٩ IFRS.

ز - احتياطي المخاطر العام

وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بتطبيق معيار ٩ IFRS اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ حيث يتم دمج كلاً من الاحتياطي الخاص - ائتمان و احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان و احتياطي مخاطر ٩ IFRS في احتياطي واحد باسم احتياطي المخاطر العام على ان يتم خصم الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقاً للتعليمات السابقة على احتياطي المخاطر العام و يتمثل احتياطي المخاطر العام على النحو التالي :

بيان	القيمة
* المحول من الاحتياطي الخاص	٣١.٨٣٦.٧
* المحول من احتياطي مخاطر بنكية عام	١٤١.٠٤٥.٢٥١
* المحول من احتياطي مخاطر معيار ٩ IFRS	١١٢.٦٢٧.٣٥٥
* الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقاً لمعيار ٩ IFRS	(٢٨.٥١٣.٩٤٩)
الإجمالي	٤.٢٤٢.٢٦٤

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٥ - النقدية و ما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٣٠.٨٤٨.١٧٧	٤٢٢.٥٩٧.٦٧	نقدية (ضمن إيضاح ٩)
٣٩١.٤٧١.٦٦	٣٦٧.٤٩٦.٧٩٠	حسابات جارية لدى البنوك (ضمن إيضاح ١٠)
٢٦١.٩٧٥.٠٠٠	٣٧.٥٨٦.٦٨٨	أذون الخزانة (ضمن إيضاح ١٣)
٨٨٤.٢٩٤.٢٤٣	٨٢٧.٦٨٠.٥٤٥	

٢٦ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك وتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة عن تلك القضايا.

ب - ارتباطات عن ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن ضمانات وتسهيلات فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٨٩.٤٠٥.٩٨٨	٣٦.٩٩٦.٢٦٣	ارتباطات عن قروض والتزامات أخرى غير قابلة للإلغاء متعلقة بالانتماء
٩٣.٨٧٢.١٠٥	١.٥٤٧٢.٢٧١	الأوراق المقبولة
١.١٣٥.٢٦٢.٢١٠	١.٤٨١.٨٩٨.٨٣١	خطابات ضمان
١.٩٢٠.٥١٢.٠	٤.٢٦٢٧.٩٥٧	اعتمادات مستندية
١.٤٢٧.٧٤٥.٤٢٣	٢.٢٦.٩٩٥.٣٢٢	

٢٧ - صافي الدخل من العائد

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		عائد القروض والإيرادات المشابهة من:
		قروض وتسهيلات وأرصدة لدى البنوك:
٥٢.١٢٤.٥٠٤	٥٩.٤١٢.١٢٦	للبنوك
٤٧٤.١٨١.٦٩٦	٦٤٩.٧٤٣.٦٦٨	للعلماء
٥٢٦.٣٠٦.٢٠٠	٧٠٩.١٥٥.٧٩٤	
٦٧.٦٠٠.١٥٨	١.٨٧٩٩.٥١٢	أذون خزانة
٤٩.٩٢٦.٨٨٩	٥٧.١٣١.٧٩٣	استثمارات مالية في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
١٧٨.٠٠.٦٩٣	٥٠.٤٣٤.٢٦١	استثمارات مالية في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٣٥.٣٢٧.٧٤٠	٢١٦.٣٦٥.٥٦٦	
٦٦١.٦٣٣.٩٤٠	٩٢٥.٥٢١.٣٦٠	
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية وأرصدة مستحقة للبنوك:
(٧.٦٣٦.٩٦٨)	(٥٩٠.٠٤٢٠)	للبنوك
(٤٣.٨٩٢.٨٠٣)	(٦.٦٥٦٧.١٥٦)	للعلماء
-	(٣١٦.١٢٥)	عمليات بيع أدوات مالية مع الالتزام بإعادة الشراء
(٤٣٨.٥٢٩.٧٧١)	(٦١٢.٧٨٣.٧٠١)	
٢٢٣.١٠٤.١٦٩	٣١٢.٧٣٧.٦٥٩	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٨ - صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		إيرادات الأتعاب والعمولات:
٢٤ ٤٤١ ٤٩٩	٣٨ .٩٠ ٥٦٦	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالانتماء
٩٣٢ ٩٣٧	٨٤٩ ٦٢٨	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٥٨ ٥٦١ ٥٦٥	٤٩ .٦٧ ١٤٦	أتعاب أخرى
٨٣ ٩٣٦ .٠٠١	٨٨ .٠٧ ٣٤٠	
		مصروفات الأتعاب والعمولات:
(١٥٩ .٤ ٢٦٢)	(١٦ ٨٨٣ .٣٣)	أتعاب أخرى مدفوعة
(١٥٩ .٤ ٢٦٢)	(١٦ ٨٨٣ .٣٣)	
٦٨ .٣١ ٧٣٩	٧١ ١٢٤ ٣٠٧	الصافي

٢٩ - توزيعات أرباح

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٥ .٢٩٣١	-	أوراق مالية من خلال الدخل الشامل
٣٥ .٢٩٣١	-	

٣٠ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٣ ٥٢٦ ٣٥٤	١٨ ٧٤٨ ٩٠٨	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٢٠ ٧٧٥	-	أرباح تقييم عقود الصرف الأجل
-	١ ٥١٩ .٦٣	أرباح إعادة تقييم من خلال الأرباح والخسائر
٢٦٣ ١٩١	١ ٢٣٦ ٨٣٥	أدوات دين بغرض المتاجرة
١٣ ٨١٠ ٣٢٠	٢١ ٥٠٤ ٨٠٦	

٣١ - الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٨ .٤٠ ٣٥٦	١٩ ١٨٧ ٨٨٨	قروض وتسهيلات العملاء
-	(١١٣ .٥٣)	قروض وتسهيلات البنوك
-	(١٨٠ .٤٨)	أرصدة لدى البنوك
-	(٤٣ ٣٩٤)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	(٢ ٣٨٤ ٣٨٩)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
-	(٢٥ ٦٧٧)	أرصدة مدينة
٨ .٤٠ ٣٥٦	١٦ ٤٤١ ٣٢٧	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٢ - مصروفات عمومية وإدارية

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		تكلفة العاملين
(٦٨ ٣٦٢ ٤٩٦)	(٧٤ ٠٥٧ ٥٧٦)	* أجور و مرتبات
(٢ ٥٩٣ ٣١٠)	(٣ ٥٦٤ ١٥٥)	* تأمينات إجتماعية
		تكلفة المعاشات
(٤ ٧٧٢ ٥٢٧)	(٥ ١٠٣ ٩٤٤)	* نظم الاشتراك المحددة
(٢ ٢٩٤ ٦٥٤)	(٢ ٦٠٤ ٧٧٩)	* نظم التقاعد (إيضاح ٢٠)
(١٧ ٤٣٦)	-	* نظم العلاج بعد التقاعد (إيضاح ٢٠)
(٦٨ ٣٤٠ ١١٢)	(٩٩ ٧١٧ ٤٦٩)	مصروفات إدارية أخرى
(١٤٦ ٣٨٠ ٥٣٥)	(١٨٥ ٠٤٧ ٩٢٣)	

٣٣ - مصروفات تشغيل أخرى

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
(٩ ٧٥٥ ٨٧٩)	(٧٠ ١٢٤ ٢٣٣)	خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الاجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
(١١٧٠١٠٧٠)	(١٣٠٩٢٣٦٧)	تكلفة برامج
(٤ ٢٨٧ ٩٦٣)	(٥ ٧٥٦ ٨٢٠)	تأجير تشغيلي وتمويلي
(١٠ ٢٥٥ ٤٨٢)	١ ١٩٢ ٠٥٤	رد مخصصات أخرى
٣ ٠٥٨ ٨٠٥	٦ ٧٩٥ ٣٣٠	أخرى
(٣٢ ٩٤١ ٥٨٩)	(٨٠ ٩٨٦ ٠٣٦)	

٣٤ - نصيب السهم في ارباح الفترة

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٠٨٩٠١٧٧٠	١١٤٨٠٨٨٨٢	أرباح الفترة
١٠٣٧٩٠٨٣١	١٠٣٧٩٠٨٣١	المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية
١,٠٥	١,١١	

٣٥ - اسعار العائد المطبقة خلال الفترة المالية

بلغ متوسط معدلات سعر العائد على الأصول والالتزامات ذات العائد ١٤,٠٦% و ١٠,٣٦% على التوالي.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٦ - الموقف الضريبي

أولاً: ضريبة على أرباح الشركات الاعترافية

انتهت فترة الإعفاء الضريبي للبنك في ٣١/١٢/١٩٨٥، وتم عمل تسويات حتى نهاية عام ٢٠٠٤، حيث قام البنك بسداد الضرائب المستحقة عن تلك الفترة.

وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية قام البنك بتقديم الاقرارات الضريبية لعام ٢٠٠٥ وقد اسفرت تلك الاقرارات عن وجود خسائر ضريبية. وقد تم اعتماد الاقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ وفقاً للكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ وتعتبر هذه الفترة منتهية.

كما قام البنك بالإنتهاء من فحص السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢ وسداد كافة الالتزامات الضريبية المستحقة.

جارى فحص السنوات من ٢٠١٣ - حتى ٢٠١٧ و في انتظار ما تسفر اليه اعمال الفحص.

كما قام البنك بتقديم الاقرارا الضريبي لعام ٢٠١٨ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية وقد اسفرت تلك الاقرارات عن وجود بعض الخسائر الضريبية تم ترحيلها للسنوات التالية وفقاً لأحكام المادة ٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: ضريبة الأجرور والمرتببات

تم الإنتهاء من إجراءات فحص ضريبة الأجرور والمرتببات للعاملين بالبنك عن الفترة من بداية النشاط وحتى نهاية عام ٢٠١٥، وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية المستحقة، ولا يوجد حالياً أي فروق مستحقة عن تلك الضريبة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

كما يقوم البنك باستقطاع ضريبة الأجرور و المرتببات وفقاً لأحكام القانون و توريدها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

تم فحص السنوات من أول أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وسداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك الفترة.

السنوات من أول أكتوبر ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يقوم البنك باستقطاع الضريبة النوعية والنسبية وفقاً لأحكام قانون الدمغة وتعديلاته وسدادها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية.

جارى فحص السنوات من ٢٠١٥ - حتى ٢٠١٧ و في انتظار ما تسفر اليه اعمال الفحص.

٣٧ - ضرائب الدخل

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	ضرائب حالية
(٣٨ ١٤٣ ٤٦٧)	(٤٣ .٨٧ ٤٣١)	ضرائب مؤجلة (إيضاح ١٩)
٨ .٥٤ ٥٩٧	-	
(٣٠ .٨٨ ٨٧٠)	(٤٣ .٨٧ ٤٣١)	

وتتمثل الضرائب الحالية في الضرائب على أذون الخزانة والسندات التي تم ادراج الايراد الخاص بها خلال الفترة المالية بالإضافة الى البنود الأخرى الخاضعة للضريبة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٧ - ضرائب الدخل (تابع)

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة بإيضاح ١٩، وتختلف الضرائب التي تم تحميلها على قائمة الدخل عن القيمة التي ستنتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية على صافي أرباح البنك طبقاً لقائمة الدخل كالتالي:

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٣٨٩٩٠٦٤٠	١٥٧٨٩٦٣١٣	إرباح الفترة المحاسبية قبل ضريبة الدخل
% ٢٢,٥٠	% ٢٢,٥٠	سعر الضريبة
٣١٢٧٢٨٩٤	٣٥٥٢٦٦٧	ضريبة الدخل المحاسبية
(٩٠٢٥٧٢٦)	(٦٨٠٨٢٢٦٢)	مبالغ غير معترف بها ضريبياً
٧٨٤١٧٠٢	٥١١٠١٩٢١	إيرادات خاضعة لم تدرج على قائمة الدخل
(٣٠٠٨٨٨٧٠)	(١٨٥٤٦٣٢٩)	إلتزامات – أصول ضريبية عن الفترة
(٥٠٥٤٥٩٧)	-	أصول ضريبية مؤجلة
٣٨١٤٣٤٦٧	٤٣٠٨٧٤٣١	ضريبة محسوبة
٣٣٠٨٨٨٧٠	٤٣٠٨٧٤٣١	أجمالي ضريبة الدخل

٣٨ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم البنك الأهلي الكويتي التي تمتلك ٩٨,٤٩% من الأسهم العادية، أما الأخرى نسبة ١,٥١% مملوكة لمساهمين آخرين.

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (مع الشركة الأم) من خلال النشاط العادي للبنك، وتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة الأخرى في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي:

الشركة الأم والشركات التابعة لها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٦٦٣٢٧٠٧	١٩٧٧٣١٦٧	أرصدة لدى البنوك
٣٧٨١٧٤١٧٢	٣٧٤٩٣٠٦٠٧	أرصدة مستحقة للبنوك
٨١٩١٩٠٠	٩٣٩٦٢٤٨	التزامات عرضية خطابات ضمان / اعتمادات مستندية
١٠٢٥٩٢٢	١٩٦٨٦٣٤	أرصدة مدينة
٣٥٠٦٩٠٩٦	٣٤٧٤٩٦٩٩	سندات خزانة
١١٧٦٧٦٢٢	٣٨٥٢١٠٣	تكلفة الودائع للبنوك
١١٦٦٢٦٨	٣٧٩٦٩٠	العائد على سندات الخزانة
١٢٠٥١٨٧	١٤٦٨٣١٧	عوائد مستحقة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٨ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة (تابع)

أ - القروض والتسهيلات لأطراف ذات علاقة

شركات تابعة وشقيقة		أعضاء الإدارة العليا و أفراد العائلة المقربين		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٠١٩٣١٢٦٠	٩٢٥٥٧٤٣٠	٨٨٢٩١٧٦	٧٩٤٤٨٢٠	القروض القائمة في اول الفترة / السنة
(٩٣٧٣٦٣٠)	(٤٣٧٢٣٧)	(٨٨٤٣٥٦)	١٦٢١٠٥٥	حركة القروض خلال الفترة / السنة
٩٢٥٥٧٦٣٠	٩٢١٢٠١٩٣	٧٩٤٤٨٢٠	٩٥٦٥٨٧٥	القروض القائمة في اخر الفترة / السنة
١٦٩١١٣٥٥	٣٨٤٩٩٧٨	١١٠٣٠٦٣	٢٨١٣٦٥	عائد القروض والايرادات المشابهة

ب - ودائع من أطراف ذات علاقة

شركات تابعة وشقيقة		أعضاء الإدارة العليا و أفراد العائلة المقربين		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٥٩٨٣٩٦٥	٩٧٠٨٤٤١	٨٦١٢٨٨٧	٦٧٥٠٠٨٦	الودائع في اول الفترة / السنة
٣٧٢٤٤٧٦	(٣٨٠٣٤٤٤)	(١٨٦٢٨٠١)	(١١٤١١٩٧)	حركة الودائع خلال الفترة / السنة
٩٧٠٨٤٤١	٥٩٠٤٩٩٧	٦٧٥٠٠٨٦	٥٦٠٨٨٨٩	الودائع في اخر الفترة / السنة
٩٧٨١٦	٤٤٧٦٦	٧٩٠٨٢٦	٩٢٩٩٩	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

ج - تعاملات أخرى

بلغت إجمالي قيمة الايجارات لمقر الشركات التابعة لصالح البنك الأهلي الكويتي – مصر في ٣١ مارس ٢٠١٩ و ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغ ٢٥٣٠٠٠ جنيه مصري.

بلغت إجمالي الاتعاب والعمولات المحصلة من قبل الشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠١٩ و ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغ ١٠٢١٦ جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٧٧٠ جنيه مصري على التوالي.

بلغت إجمالي الإيرادات مقابل تقديم خدمات للشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠١٩ و ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

د - ما تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	بدلات أعضاء مجلس الإدارة
١٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٨ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة (تابع)

هـ - مزاي مجلس الإدارة والإدارة العليا

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	المرتبات
٦٤١٥١١٦	٦٦١٩٧٢٥	
٦٤١٧٨٨	٦٥٥٥٤٤	ترك الخدمة (نظم المعاشات)

وقد بلغ متوسط ما تقاضاه أكبر عشرين موظفاً في البنك شهرياً من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٣٦٢ ٦٢٥ ٥ جنيه مصري مقابل مبلغ ٢٣٣ ٣٢٤٩ جنيه مصري من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٨.

٣٩ - صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي – مصر

ذو العائد الدوري التراكمي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠ مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق، وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالي ١٤٣,٢٧ جنيه.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك الأهلي الكويتي - مصر على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي العمولات ١٢ ٢٥٦ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

ذو التوزيع الدوري التراكمي

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية، بقيمة اسمية للوثيقة قدرها ١٠ جنيه مصري.

وقد قام البنك بشراء عدد مليون وثيقة بمبلغ ١٠ مليون جنيه، وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالي ٢٥,٥٣ جنيه مصري.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك الأهلي الكويتي - مصر على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي العمولات ٤٩ ٠٥٣ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.